CD/PV.1243

24 January 2012

Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٤٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لويس **غاييغوس شيريبوغا**..... (إكوادور)

(A) GE.12-63730 190214 110314

1263730

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٤٣ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل البدء بأنشطة اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة، وإن كانت متأخرة، لتوديع زملائنا الذين غادرونا بعد اختتام العمل في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، وهم سفير الأرجنتين ألبرتو دومون، وسفير الصين وانغ كون، وسفير بيرو فيرناندو روخس سامانيث، وسفير الاتحاد الروسي فاليري لوسشينين. وبالنيابة عن المؤتمر، أود أن أعرب للوفود المعنية عن امتناننا العميق لمساهمات ممثليها القيمة والكثيرة في عمل المؤتمر خلال ولاياتهم، وعن تمنياتنا الصادقة لهم بالتوفيق والارتياح في وظائفهم الجديدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بشخصية بارزة لا تزال معنا في المؤتمر ولكن سوف تترك جنيف عما قريب لتولي وظائف هامة أخرى. فسفير فرنسا إيريك دانون اكتسب سمعةً تتجاوز مؤتمر نزع السلاح. وكسفير لبلده في مجال نزع السلاح، أبدى مهارة وإصراراً عظيمين وتشرفت بالعمل معه خلال الأسابيع القليلة الماضية. وباسم هذا المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أتمنى للسفير دانون كل التوفيق في مساعيه الجديدة.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالزملاء الذين تقلدوا مناصبهم مؤخراً كممثلين لحكوماتهم في المؤتمر: سفير البرازيل أنطونيو غيريرو، وسفيرة كندا أليسا غولبيرغ، وسفير الصين وو هايتاو، وسفيرة الهند سوجاتا مهتا، وسفيرة اليابان ماري أمونو، وسفير النرويج استيفان كونغستاد، وسفير الاتحاد الروسي أليكسي بورو دافكي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لهم تعاوننا ودعمنا الكاملين ونحن نعالج مهامنا الجديدة.

وأود الآن أن أُبدي بعض الملاحظات التمهيدية. فإذ نبدأ هذه الدورة للمؤتمر، أود أولاً أن أشكر الرؤساء السابقين على جهودهم في هذا المحفل الهام، ولا سيما رئاسة كوبا التي سبقتنا. وأود أيضاً أن أثني على عمل ما لا يقل عن ٩٠ رئيساً حاولوا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بحرص كبير ولكن بنجاح قليل، التوصل إلى برنامج عمل يسمح لنا بالتغلب على الجمود الذي يعاني منه المؤتمر منذ أكثر من ١٥ عاماً.

وثانياً، اسمحوا لي أن أقول إن حكومة إكوادور تعلق آمالاً كبيرة على إمكانية أن يتغلب المؤتمر على جموده في عام ٢٠١٢، ويعود إلى مكانه الصحيح في المسرح الدولي بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار يحظيان بأولوية قصوى بالنسبة لإكوادور، كما تعكس ذلك سياساتها الخارجية وهذا هو السبب الذي جعلنا ننضم إلى معظم معاهدات واتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وإكوادور، كبلد مسالم، يعتبر أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي السبيل المناسب لمعالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ويعيد التأكيد على أهمية التعددية كمبدأ توجيهي للمفاوضات في هذا المجال.

وتماشياً مع هذه المبادئ، شرعنا في عملية مشاورات تستند إلى الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٩/٦٦ الذي كان واسع النطاق وشفافاً، وكذلك شاملاً وديمقراطياً. وفي هذه العملية، سعينا إلى مراعاة أفكار وآراء جميع الوفود.

وفي أعقاب اجتماعات التنسيق التي أجريت، أصبحت مقتنعاً، شأني في ذلك شأن العديد من الموجودين في هذه القاعة، بأن الجمود في المؤتمر لا يعود إلى أمور إجرائية أو مسألة ما إذا كان ينبغي اعتماد برنامج عمل أم لا فحسب، بل يعود بالأحرى إلى اعتبارات جغرافية سياسية وأمنية أكثر خطورة ومتغلغلة الجذور وإلى مسائل توازن إقليمي لا يمكن تجاهلها أو تجنبها.

ومع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل أن عمق الإحباط الذي يشعر به الأعضاء في هذا المحفل وصل إلى درجة أوصلتنا إلى نقطة حرجة. وينعكس ذلك في القرارات التي اعتُمدت في آخر دورة للجمعية العامة، ولا سيما القرارات L.13 وL.39 وL.40، التي تدعو إلى اعتماد برنامج عمل خلال الدورة الأولى لعام ٢٠١٢.

واسمحوا لي أن أذكر بتجربتي الخاصة التي عشتها منذ ١٢ عاماً في نفس هذه القاعة الكبيرة بصفة ممثل دائم للإكوادور، عندما نجحت إكوادور وغيرها من البلدان، بعد مفاوضات مكثفة، في أن تُقبل كأعضاء في هذا المحفل الهام.

ففي كلمتي الختامية آنذاك، أعربت عن أملي في أن ينقل فجر قرنٍ جديد المؤتمر إلى اعتماد خطة عمل استجابةً للطلب العالمي للسلم ونزع السلاح. واقترحتُ أيضاً على الدول الأعضاء أن تتغلب على خلافاتها بشأن التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأكدتُ أن العصر الجديد يتطلب طرق تفكير ونماذج جديدة من أجل تحقيق نزع السلاح. واليوم أعود إلى هذا المكان المهيب لأترأس مؤسسة يحدق بها من كل جانب خطر فقدان جدواها وأهميتها في الساحة الدولية لأنها غير قادرة على اعتماد برنامج عمل.

وقد أصبح من الواضح، في سياق المشاورات غير الرسمية التي أجرتها الرئاسة والتي شملت أولاً محادثات ثنائية غير رسمية مع بعض الأعضاء ومن ثم تعميم ورقة غير رسمية على جميع الأعضاء تهدف إلى حفز النقاش، أنه لا يوجد أي اتفاق للمضي قدماً بشأن المواد المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وترى الرئاسة أن هذه المشكلة تتجاوز كونها تتعلق بالصياغة. فلا يوجد اتفاق في الأفق.

وأصبح من الواضح أيضاً من عملية التشاور هذه أن الآراء منقسمة فيما يتعلق بمستقبل المؤتمر. فمن جهة، يصر بعض الأعضاء على أن للمؤتمر قيمة بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، في حين يشكك آخرون حتى في سبب وجوده بعد ما يقارب ١٥ سنة من الجمود. والواقع أن المؤتمر والأُسس التي يقوم عليها يتآكلان بشكل خطير لاستمرار عدم تحقيق أية نتائج، الذي ينعكس في عدم وجود برنامج

عمل يمكننا من بدء العمل الموضوعي من جديد. ويرى العديد أننا لسنا بحاجة إلى برنامج عمل. وعدم الاتفاق على هذا البرنامج يعني أن بدء المفاوضات لم يُناقش.

ومن جهة أخرى، كشفت المشاورات النقاب عن ميل البعض إلى مساواة المؤتمر بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في حين أنهما في الواقع شيئان مختلفان. ومن وجهة نظري، لا يعتمد وجود الأول على إنجازات الثاني. ومن الواضح أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر يكون أفضل نتيجة بالنسبة للعديد من الأعضاء. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن يحدث ذلك في ظل الظروف الراهنة، ولا سيما إذا أُخذت في الاعتبار آراء دولة واحدة أو أكثر فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

ولذلك، يجب أن يكون المؤتمر قادراً على العمل دون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإلا أصبحنا جميعاً رهائن لأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة واحدة سوف يعرقل التقدم بشأن مسائل أخرى.

ومن الواضح أن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصبحت سمةً دائمة وأصبح من المتعذر إزاحتها منه. وهناك حاجة لأفكار جديدة للتغلب على شللنا وجمودنا، ولكن لكي يحدث ذلك، نحن بحاجة إلى الابتعاد بعض الشيء عن القضايا الأساسية للمؤتمر والنظر إلى كل شيء من زاوية جديدة.

وقلقنا على الأمن الدولي ونزع السلاح العالمي هو بالتأكيد أكثر أهمية من القضايا الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وهذا هو الحل لإيجاد مخرج من الجمود.

ووفقاً لكل ما سبق، تدعوكم الرئاسة إلى التفكير فيما يلي:

إذا كنا متفائلين ونؤمن بأن للمؤتمر مستقبلاً قابلاً للبقاء، أفلا ينبغي لنا أن نعترف بأن فشله في تحقيق نتائج يُعرض مصداقيته ووجوده للخطر؟

وإذا كان سبب الفشل في تحقيق نتائج يعود إلى اعتبارات خارجية – على سبيل المثال البيئة الأمنية الحالية – أفلا يكون من الأفضل أن نقرر ترك المؤتمر جانباً حتى نتوصل إلى حل سياسي؟

وإذ كانت غالبية أعضاء المؤتمر تتفق على أنه سيكون من الصعب الاتفاق على اعتماد برنامج للعمل في هذا العام، أفلا يكون من الأفضل عقد المؤتمر لفترة محدودة فقط ريثما تتحسن البيئة السياسية؟

وإذا كان صحيحاً أن هوسنا بالقضايا الأساسية الأربع المدرجة في جدول الأعمال يمنعنا من تحقيق الأمن الدولي ونزع السلاح، فلماذا لا نحث الجمعية العامة على أن تعقد للمرة الأخيرة دورة استثنائية رابعة مخصصة لنزع السلاح بغية مراجعة الآلية برمتها، وفقاً لما اقترحته دولٌ عديدة؟

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أكدنا من جديد مراراً وتكراراً أن المؤتمر أُنشئ للتفاوض لا لمناقشة أمور نزع السلاح؛ ومع ذلك فإننا قضينا وقتنا، سنةً تلو الأخرى، في مناقشة برنامج العمل كما لو كان ذلك هو الموضوع الأساسي.

دعونا إذاً نسأل أنفسنا عما إذا كانت مناقشة المسائل المطروحة ستأتي بنتائج أفضل وتقربنا من تحقيق أهدافنا والتفاوض بشأن قضايا معينة.

فحينئذ يمكننا أن نوسع نطاق مناقشة القضايا التي تهم المؤتمر على أمل إيجاد أرضية مشتركة تسمح لنا بالمضي قدماً.

ولمعالجة هذه القضايا وغيرها من القضايا الهامة، تقترح الرئاسة عقد سلسلة من الجلسات العامة لكي يتسنى لجميع الأعضاء مناقشة مستقبل هذه الهيئة بصراحة وصدق وعلانية.

أود أن أطلب إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكاييف، أن يقرأ رسالة موجهة إلى المؤتمر من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون.

السيد توكاييف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك سيدي الرئيس. وفيما يلي رسالة الأمين العام:

أرحب بهذه الفرصة لأنقل تحياتي اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح. فهذه الهيئة خدمت لوقت طويل بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أحرز المؤتمر وسلفاؤه بعض الإنجازات المثيرة للإعجاب. فقد تم في جنيف لأول مرة النظر في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى أو التفاوض بشأنها. وتم التوصل إلى العديد من هذه المعاهدات والاتفاقيات خلال الحرب الباردة، مما يثبت أن بالإمكان وضع معايير قانونية عالمية حتى في أوقات الاضطرابات السياسية الكبيرة.

ومع ذلك، لم تعد هذه الهيئة الموقرة اليوم قادرة على الارتقاء إلى مستوى التوقعات. وكانت المناسبة الأخيرة التي أدى فيها المؤتمر دوره التفاوضي، الذي أسندته إليه الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، هو عندما انبثقت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عملية مكثفة دامت ثلاث سنوات. ولا يختلف أعضاء المؤتمر بشأن أولوياته فحسب، بل إن قاعدة توافق الآراء، التي خدمت هذه الهيئة خدمةً جيدة في السابق، تُستخدم حالياً كقوة فيتو بحكم الواقع لوقف كل محاولة لكسر الجمود.

وترغب بعض الدول في عقد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ويود البعض الآخر حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية. ويرغب البعض في وضع معاهدة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتريد دول أخرى معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وحتى إذا كانت أغلبية كبيرة من الأعضاء مستعدة لبدء مناقشات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن البعض حريص على "وضع شرط مسبق" لنتيجة هذه المفاوضات، وإن كان من الواضح أن بالإمكان الدفاع عن مصالح الأمن القومي بأقصى درجة من الفعالية خلال المفاوضات ولاحقاً أثناء العملية الوطنية للتوقيع والتصديق.

إن مستقبل المؤتمر يوجد بين أيدي دوله الأعضاء. ولكن لا يسعني أن أقف جنباً وأنظر إليه وهو يفقد من أهميته في الوقت الذي تفكر فيه الدول في محافل تفاوضية أخرى. فالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته بنفسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ واجتماع المتابعة العام للجمعية العامة الذي عُقد في تموز/يوليه الماضي لم يكونا مجرد تمرينين لانتقاد الوضع الراهن، وإن كانت هذه الانتقادات احتلت بالتأكيد مكانة بارزة. فقبل كل شيء، كان هذان الاجتماعان فرصة للمجتمع العالمي للإعراب عن دعمه لإحراز تقدم جديد في هذا المجال.

وفي عام ٢٠١٢، ستُسلط الأضواء على مستقبل المؤتمر بشكل لم يسبق له مثيل. ولم يعد الامتعاض من القيود التي يفرضها النظام الداخلي أو "انعدام الإرادة السياسية" كافياً لتفسير استمرار عدم إحراز أي تقدم. وستواصل الجمعية العامة النظر في المسألة، وهي مستعدة، في حال ظل المؤتمر في حالة الجمود، للنظر في خيارات أخرى لدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام.

وأحثكم على اغتنام هذه اللحظة التي يركز فيها العالم بصورة مكثفة على تحقيق أهداف نزع السلاح. وأناشدكم بأن تدعموا بدء مفاوضات فورية في المؤتمر بشأن قضايا نزع السلاح المتفق عليها. ولا ينبغي أن يكون الاتفاق المسبق على نطاق هذه المفاوضات أو نتائجها النهائية شرطاً مسبقاً للبدء فيها، ولا ذريعة لتجنبها. وتيار نزع السلاح آخذ في الارتفاع، ومع ذلك فإن مؤتمر نزع السلاح معرض لخطر الغرق. فدعونا نعيد المؤتمر إلى دوره المركزي الذي يستطيع أو يلزمه القيام به لتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة في السماح بعمل المؤتمر، لا من أجلنا فحسب بل من أجل الأجيال المقبلة.

هذه هي نهاية رسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد توكاييف على قراءة هذه الرسالة الهامة للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون. وأود الآن أن أطلب إلى السيد

توكاييف نقل شكرنا إلى الأمين العام على رسالته وإعلامه بأن جميع الأعضاء في هذا المحفل يدركون أهميته.

وأدعو المؤتمر إلى اعتماد قرار بشأن طلبات المشاركة في عمل المؤتمر المقدمة من دول غير أعضاء. وقد أرسلت الطلبات الواردة في الوثيقة CD/WP.570 الدول التالية: أذربيجان والأردن وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي والبرتغال والبوسنة والهرسك وتايلند والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك وسلوفينيا وسنغافورة وصربيا وعمان وغانا وغواتيمالا وغينيا والفلبين وقبرص والكرسي الرسولي وكرواتيا وكمبوديا وكوستاريكا ولاتفيا وليتوانيا وليبيا والمملكة العربية السعودية ونيبال واليونان.

وأود أن أضيف طلبي بلدين آخرين إلى القائمة الواردة في الوثيقة CD/WP.570: إستونيا وقطر. فهل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في عملنا وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر؟ شكراً. وقد تقرر ذلك.

سنتوقف قليلاً دون رفع الجلسة لتمكين المراقبين من الجلوس في الأماكن المخصصة لهم. مرحباً بهم.

والآن سننتقل إلى اعتماد جدول الأعمال للدورة ٢٠١٢. وأرى من مشاوراتي أن هناك توافقاً في الآراء بشأن مشروع جدول أعمال هذه الدورة. فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.569 التي توجد أمامكم؟ بما أنه لا يوجد أي اعتراض، فقد تقرر ذلك. وستنشر الأمانة جدول الأعمال بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للمؤتمر.

والآن أود أن أدلي بالبيان التالي: "فيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال، أود أن أشير بصفتي رئيس المؤتمر إلى أنني أفهم أن من الممكن تناول أي موضوع في سياق جدول الأعمال الحالي إذا توافقت الآراء في المؤتمر على ذلك. وسيأخذ المؤتمر في الحسبان أيضاً القاعدتين ٢٧ و٣٠ من نظامه الداخلي".

وسأنتقل الآن إلى قائمة المتحدثين.

السيد غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): في بداية ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أهنئ إكوادور وأهنئكم شخصياً، على تقلدكم منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢. فأنا والسفيرة كندي نتمنى لكم التوفيق في قيادة أعمال هذا المؤتمر؛ ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفدنا. وأود أيضاً أن أعرب عن أطيب أمنياتنا لرؤساء المؤتمر الآخرين في دورة عام ٢٠١٢: إثيوبيا وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر. ونحن نتطلع إلى العمل معكم جميعاً خلال هذا العام.

لقد تحدثت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في كانون الثاني/يناير الماضي، ويسرني أن أكون هنا مرة أخرى لأسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي تم خلال السنة الماضية. فقد دخلت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) الجديدة حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وتنفيذها يسير على ما يرام ولا يزال يسهم بصورة إيجابية في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا. وهذه المعاهدة تمثل أساساً قوياً لمزيد من التخفيضات الثنائية وخطوة هامة في الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتجري حالياً المناقشات بين حكومتينا بشأن الخطوات المقبلة.

ويسرني أيضاً أن أفيد بدخول الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بشأن إدارة البلوتونيوم والتخلص منه والبروتوكولات الملحقة به حيز النفاذ في عام ٢٠١١. وهذا الاتفاق يلزم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي كل على حدة بالتخلص مما لا يقل عن ٣٤ طناً متريا من فائض البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة النووية، وهي كمية تكفي في مجموعها لحوالي ٠٠٠ ١٧ سلاح نووي.

ووسعت البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية نطاق حوارها إلى ما وراء القضايا الثنائية فبدأت حواراً منتظماً بشأن قضايا التحقق وتدابير بناء الثقة المتعلقة بنزع السلاح النووي كجزء من تعهدنا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والولايات المتحدة تفتخر بأن تكون في طليعة الجهود في سبيل الشفافية إذ أعلنا على الملأ عن مخزوننا النووي؛ وشاركنا في تدابير التفتيش الطوعية والقائمة على المعاهدات؛ وعملنا مع دول أخرى بشأن التبادل بين الجيوش والمبادلات العلمية والمختبرية؛ ورعاية زيارات المواقع؛ وإحاطة الآخرين بانتظام ببرامجنا النووية وبالجهود التي نبذلها في مجال نزع السلاح.

والولايات المتحدة ملتزمة بضمان التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإننا نحدّث مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والجمهور الأمريكي عن مزايا هذه المعاهدة. ونحن إذ نتقدم في هذه العملية، نناشد جميع الحكومات أن تعلن أو تؤكد مجدداً التزاماتها بعدم إجراء تجارب نووية متفجرة، ونشكر ونهنئ إندونيسيا وغانا وغواتيمالا وغينيا على التصديق على المعاهدة في السنة الماضية. ونطلب من جميع البلدان المتبقية المدرجة في المرفق الثاني الانضمام إلينا في المضي قُدماً نحو التصديق.

وأشعر بالسرور أيضاً للإفادة بالتقدم المحرز بشأن تمديد ضمانات أمنية سلبية ترتكز إلى المعاهدة لتشمل جميع أنحاء المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وقد أحالت إدارة أوباما البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ إلى مجلس الشيوخ للحصول على نصائحه وموافقته على التصديق عليها. ويسرني أيضاً أن أرى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول رابطة أمم

جنوب شرق آسيا حسمت خلافات طويلة الأجل متعلقة بلغة البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وإلى جانب الدول الوديعة الأخرى لمعاهدة عدم الانتشار، قدمنا دعمنا القوي لجهود ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وكيل وزير الخارجية والسياسة الأمنية الفنلندي جاكو لاجافا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، تفتخر الولايات المتحدة بالتقدم المحرز نحو عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. ونحن مستمرون في إحراز تقدم ثابت في تدمير أسلحتنا الكيميائية. وبحلول نيسان/أبريل من هذا العام، نتوقع أن نكون قد دمرنا ٩٠ في المائة من مخزوننا. وستُدمّر نسبة ١٠ في المائة المتبقية مع إيلاء أهمية قصوى لضمان سلامة الأشخاص وحماية البيئة والامتثال للمعايير الوطنية المتعلقة بالسلامة والانبعاثات وهو ما تدعو إليه الاتفاقية.

لقد اجتمعت الشهر الماضي هنا في جنيف الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في مؤتمرها الاستعراضي السابع. واتفقت هذه الدول على مجموعة دائمة من بنود جدول الأعمال تغطي التنفيذ على الصعيد الوطني، والتطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا، والمساعدة والتعاون، وجميعها ستفيد في تعزيز أثر المعاهدة وستساعد على سد الثغرة في العمل المترابط الجاري في مجال الأمن، والصحة العامة، وإنفاذ القانون، والمجتمعات العلمية. وقد تم ذلك تحت القيادة القديرة لزميلنا في المؤتمر السفير بول فان دين إيزيل.

سيدي الرئيس، قبل أن استرسل في المسائل المتعلقة بالمؤتمر، اسمحوا لي أن أناقش التطورات الأخيرة المتعلقة بالاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. فخلال السنوات الأربع الماضية، أجرى خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بصورة منتظمة مشاورات بشأن مشاريع مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي اقترحها الاتحاد الأوروبي. وبعد استعراض شامل مشترك بين الوكالات لمبادرة الاتحاد الأوروبي، قررت الولايات المتحدة الدخول في مشاورات رسمية مع الاتحاد الأوروبي والدول التي ترتاد الفضاء لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأن استدامة البيئة الفضائية في الأجل الطويل معرضة لخطر الحطام الفضائي والأنشطة غير المسؤولة.

وكما أعلنت عنه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون يوم ١٧ كانون الثاني/يناير، إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل في إطار شراكة نشطة مع جميع الحكومات لوضع مدونة يمكن أن يعتمدها أكبر عدد ممكن من الدول التي ترتاد الفضاء في أنحاء المعمورة. ونحن نرى أن من شأن مدونة دولية أن تساعد في تعزيز استدامة الفضاء في الأجل الطويل وتعزز استخدام الفضاء بشكل مأمون ومسؤول، وتكفل، في الوقت نفسه، عدم المساس بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس. ومع ازدياد عدد البلدان والشركات الحائزة على قدرات

فضائية، أصبح من مصلحتنا المشتركة أن تتصرف هذه الجهات بشكل مسؤول. ومن شأن مدونة دولية يُشتَرك فيها على نطاق واسع أن تشجع على انتهاج سلوك مسؤول في الفضاء وتعزل الجهات التي تخالف ذلك، وفي الوقت نفسه، تحد من خطر وقوع حوادث ومن التصورات الخاطئة وعدم الثقة وسوء السلوك.

إننا نتوقع المشاركة بنشاط في المناقشات الدولية بشأن مدونة دولية طوال هذا العام وما بعده. وكجزء من هذه العملية، تتطلع الولايات المتحدة إلى عقد اجتماعات الخبراء متعددة الأطراف التي ينوي الاتحاد الأوروبي عقدها في المستقبل القريب. ونتطلع أيضاً إلى اجتماع فريق الخبراء الحكومي المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المزمع عقده هذا الصيف. ونرى أن ذلك بمثابة فرصة رئيسية لوضع تدابير عملية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة واستدامة الاستغلال السلمي للفضاء الخارجي.

والآن اسمحوا لي أن أعود إلى الجمود في المؤتمر. فعلى الرغم من أن المجتمع الدولي كان نشطاً وأحرز نتائج في مجالات عديدة خلال السنة الماضية، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس، فيما يبدو، قريباً من "عمل يومي صادق" بالمقارنة مع كانون الثاني/يناير الماضي. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها عدد من الدول الأعضاء في المؤتمر، فإن المؤتمر مستمر في المعاناة ولا تزال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي الخطوة المنطقية والضرورية المقبلة في عملية نزع السلاح النووي متعددة الأطراف، بعيدة عن التفاوض.

لقد شاهدنا في السنة الماضية بعض بوارق الأمل. وقد استضافت أستراليا واليابان على هامش المؤتمر سلسلة من المناقشات المستفيضة بين خبراء تقنيين معنيين بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أتاحت للمجتمع الدولي فرصة لتبادل الآراء والاطلاع على وجهات النظر بشكل مستمر ومنظم. ومن شأن الموجزات التي قدمها الرؤساء عن هذه المناقشات أن تقدم مساهمة مفيدة لما لدينا من معارف جماعية عندما نشرع في نهاية الأمر بمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد شرعت الولايات المتحدة بمشاورات شارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن للأمم المتحدة وغيرهم بشأن كسر الجمود في المؤتمر فيما يتعلق بمناقشات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإعداد بلدانا لما سيكون بالتأكيد مفاوضات مطولة وصعبة من الناحية التقنية. وفي الصيف الماضي، طلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء أن تواصل حوارها بشأن سبل تحسين عمل وفعالية آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية، أن جميع هذه الجهود كانت ذات جدوى، ولكن للأسف لم يؤد أي منها إلى تحقيق النتائج المبتغاة المتمثلة في دفع هذه الهيئة نحو الأمام بشأن مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والعمل بشأن قضايا هامة أخرى. وعندما خاطبت وزيرة الخارجية السيدة كلينتون المؤتمر في شباط/فبراير الماضي، أكدت "أن الأمن النووي العالمي يكتسي أهمية كبيرة لا تسمح بصرف النظر عنه إلى الأبد". وقد شاهدنا جميعاً

وعشنا في آخر جلسة عقدتها اللجنة الأولى للجمعية العامة الإحباط الدولي المتزايد بسبب الوضع الراهن هنا في جنيف. وليس من المستغرب أن العديد من أعضاء المجتمع الدولي بدؤوا يفقدون صبرهم إزاء الوضع الراهن في المؤتمر، ولذلك تبريرات كثيرة.

ولكل حكومة ممثلة في هذه القاعة، بمن فيها حكومتي، شواغل والتزامات أمنية وطنية مرتبطة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن تقع علينا أيضاً كحكومات مسؤولة واجبات ومسؤوليات مشتركة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، اللذين ستسهم فيهما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بشكل ملحوظ. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست شكلاً من أشكال التحول المتعمد عن نزع السلاح النووي "الحقيقي". فإلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة ضرورية للغاية لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

وبتعبير بسيط، لا نستطيع أن نصل إلى النهاية إذا لم نبدأ من البداية. ومن الضروري وضع نهاية يمكن التحقق منها لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية إذا أردنا أن نهيئ الظروف لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. فكيف يمكن لنا أن نحرز تقدماً نحو عالم خال من الأسلحة النووية في الوقت الذي تواصل فيه بعض الدول إنتاج العنصر الرئيسي لبناء ترسانتها النووية؟

ومن الأساسي التوصل إلى وقف عالمي لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة. وقد أعلنت بعض الدول بالفعل عن وقف اختياري لهذا الإنتاج لكن البعض الآخر لم يفعل ذلك. وبعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، خفضت مخزونها العسكري من المواد الانشطارية في حين أن دولاً أخرى تعمل بنشاط على زيادة الإنتاج. وسيتطلب الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية اتخاذ العديد من الخطوات. والخطوة المنطقية المقبلة لوقف زيادة الترسانات النووية هي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد اتفقت جميع الدول الأطراف في الإجراء ١٥ الوارد في خطة عمل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠١٠ على أن يبدأ المؤتمر فوراً مناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كمساهمة ملموسة في تنفيذنا الكامل والفعال والعاجل للمادة السادسة، كما هو مشار إليه في خطة العمل هذه. وبما أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ ستبدأ في هذا العام، فإن كل دولة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مسؤولة عن تحويل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى واقع ملموس. والحقيقة أن على كل دولة أن تشارك في العمل الذي سيهيئ الظروف اللازمة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وهنا في جنيف، وفي نيويورك، وفي عواصم العالم، أجريت مناقشات حادة بشأن حالة آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بوجه عام والطريق المسدود الذي

يواجهه المؤتمر بوجه خاص. وقد تحدثت عن ذلك في محافل مختلفة وأكرر تأكيد أفكاري هنا. وقد تحدث البعض عن تعديل قاعدة توافق الآراء في المؤتمر لكسر الجمود الحالي. والولايات المتحدة لا تشاطر الرأي القائل بأن الجمود في المؤتمر جاء نتيجة قواعد إجرائية. فعلى العكس من ذلك، نرى أن قاعدة توافق الآراء خدمت أعضاء المؤتمر جيداً بتوفير ضمانات للتصدي للمخاوف الأمنية الوطنية لفرادى الدول الأطراف.

وقد يكون هناك ما يبرر إجراء بعض التعديلات على كيفية اتخاذ القرارات بشأن البنود الإجرائية الصغيرة في المؤتمر، لكن هذه المسائل ليست من الأسباب الجوهرية للطريق المسدود. وسيظل الطريق مسدوداً حتى يقتنع جميع أعضاء المؤتمر بأن بدء المفاوضات يصب في مصلحتهم القومية، أو أنه على الأقل لا يضر بهذه المصالح. والولايات المتحدة الأمريكية تعمل بجدية لكي توضح لتلك البلدان التي لها تحفظات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن بدء المفاوضات مسألة لا تبعث على الخوف.

ولكي تكون أية مفاوضات موضوعية وذات جدوى، ينبغي، بطبيعة الحال، أن تشارك فيها الدول الرئيسية الأكثر تأثراً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا للأمن الدولي، يكون مكان التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أقل أهمية من المشاركين أنفسهم. ولكن المؤتمر، الذي يضم كل الدول الرئيسية ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية، يظل من الناحية العملية أفضل خيار للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فعالة وقابلة للبقاء.

وبمجرد بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سيواجه أعضاء المؤتمر قضايا كثيرة معقدة ومثيرة للجدل بما في ذلك قضية النطاق الصعبة. ونحن ندرك جيداً أن أعضاء المؤتمر منقسمون بشأن هذا الموضوع. وتقرير السفير شانون إلى المؤتمر، الذي استُمِدّت منه ولاية شانون، سلط الضوء على أوجه الخلاف هذه. والتقرير الذي قدمه بشأن مشاوراته أوضح إلى درجة كبيرة أن الأعضاء لا يمكن أن يتفقوا على هذه المسألة الرئيسية، ولا على مسائل أخرى كثيرة. والشيء الذي اتفق عليه الأعضاء مُجسَّد في جملة رئيسية في ذلك التقرير تأتي بعد قائمة بهذه المسائل الخلافية. وهذه الجملة الهامة للغاية هي كالآتي: "اتفقت الوفود على أن الولاية المتعلقة بإنشاء لجنة متخصصة لا تستبعد أن يثير أي وفد مسألة من المسائل المشار إليها أعلاه للنظر فيها في اللجنة المتخصصة".

وموقف الولايات المتحدة واضح: يجب أن تشمل الالتزامات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك التزامات التحقق، إنتاج المواد الانشطارية الجديدة فقط. فالنهج التدريجية إزاء تحديد الأسلحة وعدم الانتشار كانت ناجحة للغاية على مر السنين. ومن شأن اتباع نهج تدريجي أن يفيدنا جيداً فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن تكون إحدى الخطوات الأساسية في هذه العملية فرض حظر قانوني على إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية.

إننا ندرك تماماً أن العديد من الدول الأعضاء في المؤتمر لديها رأي مختلف وأن هـذه القضية ستكون موضوع مناقشة حادة. وذلك هو الغرض من المناقشات، والولايات المتحدة مستعدة لإجراء هذه المناقشة. والشيء غير المفيد هو بذل جهود "للتفاوض مسبقاً" على نتائج أية مفاوضات من خلال إشارة صريحة في الولاية التفاوضية إلى الترسانات الموجودة. ولـن تكون البلد الوحيد الذي يرى أن هذه جهود مبطنة لمنع الشروع في المفاوضات.

أما إمكانية تفاوض المؤتمر في الوقت نفسه على القضايا الأساسية الأربـع، وهـي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فليست خياراً عملياً. ومن الصعب تصور كيـف يمكن لهيئة لم تتفاوض بشأن أي من هذه المواضيع خلال السنوات الست عشرة الماضـية أن تتحمل مسؤولية التفاوض بشأن جميع هذه البنود في نفس الوقت. فينبغي للمؤتمر أن يركـز كل مرة على مفاوضة رئيسية واحدة، كما فعل خلال المفاوضات بشأن معاهـدة الحظـر الشامل للتجارب النووية. وبما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سـتمهد الطريـق لإحراز مزيد من التقدم في الحد من الترسانات النووية، فإن الدول الأعضاء في المؤتمر دعمتها مراراً وتكراراً على أنها مفاوضات نزع السلاح النووي ذات الأولوية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نأمل أن يكون عام ٢٠١٢ العام الذي يخرج فيه مـؤتمر نزع السلاح من الجمود الطويل ويسهم مرة أخرى في السلم والأمن الدوليين ببدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولهذا المؤتمر وللهيئات السابقة تاريخ طويل في وضع اتفاقات مرجعية كانت جميعها مثيرة للخلافات في حد ذاتها واستغرق استكمالها سنوات عديدة. ولكن في كل حالة، ثابرت الأمم والشعوب التي اجتمعت في هذه القاعة التاريخية وساعدت على إيجاد هيكـل متعـدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح يدعم أمن النظام الدولي حتى هـذا اليوم. ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تقدم مساهمة هامة لبناء هذا الأمن الدولي. وكما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة كلينتون في شباط/فبراير الماضـي، إن هذا الاتفاق "يكتسي أهمية كبيرة لا تسمح بصرف النظر عنه إلى الأبد".

وإذا لم ينجح المؤتمر في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتـاج المـواد الانشطارية في هذا العام، سنكون قد تهربنا مرة أخرى من مسؤوليتنا في المضي قُدماً نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإننا نعترف بأن هذه السنة هامة للغاية بالنسبة للمؤتمر كمؤسسة وأن الجمعية العامة تراقب تقدمنا عن كثب. فدعونا نغتنم الفرصة لتحقيق تقدم فعلي هنـا ونستعيد حيوية هذه المؤسسة التي كانت حية في السابق. والمضي في العمل كالمعتاد وصـفة عاقبتها الكارثة.

إننا نتطلع إلى عقد مشاورات والعمل مع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول المشاركة بصفة مراقب مع بدء أعمال دورة عام ٢٠١٢. فالوقت قصير والرهانات عالية.

السيدة غولبرغ (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، دعوني أولاً أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. فلا يوجد شك في أن أمامكم مهمة هائلة في هذه الدورة الأولى الهامة للغاية من عملنا. وستواصل كندا المشاركة في المؤتمر ودعمه بأمل أن نكون في موقف يسمح لنا البدء بالعمل المواضيعي.

إن خطورة التحديات التي تواجهها جميع بلداننا جرّاء احتمال استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، والحاجة إلى فرض ضوابط فعالة على نظم الأسلحة هذه تدل على الحاجة المستمرة لاتخاذ إجراءات. وقد كان مؤتمر نزع السلاح في الماضي آلية هامة لدفع جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف نحو الأمام. ومع ذلك، ظل يحتضر لمدة طويلة وفشل في تقديم التوجه والقيادة. وإذ نجتمع هنا اليوم وفي الأسابيع المقبلة، علينا أن نباشر عملنا على وجه الاستعجال والأولوية، وبطريقة هدفها الإصلاح. وعلينا أن نسعى إلى التغلب على أوجه اختلافنا وأن نعتمد حلولاً إبداعية للتحديات التي نواجهها داخل المؤتمر، وأن نستخدم وقتنا ومواردنا بفعالية. وتخشى كندا أن نسهم أكثر وبشكل نهائي في فقدان مصداقية هذه المؤسسة إذا استمر عجزنا عن الاتفاق حتى على برنامج عمل لهذا العام.

سيدي الرئيس، أود أن أتوجه بالشكر إليكم على عملكم المتمثل في وضع ورقة غير رسمية واقتراح مشروع لبرنامج العمل. فلم تخف كندا أن أولويتنا هي بدء مناقشات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، في هذا العام، والأمثل أن يكون ذلك في المؤتمر. والأولوية التي توليها كندا لهذا الموضوع لا تستند إلى الاعتقاد بأن هذا هو الموضوع الهام الوحيد ولكنها تستند إلى الاعتراف العملي بأننا لا نستطيع القيام بكل شيء في وقت واحد. فمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي جميعها أولويات هامة لمنع الانتشار ونزع السلاح. ومع ذلك، هناك ضمن القضايا الأساسية للمؤتمر ولاية تفاوضية وكمية كبيرة من الأعمال التحضيرية المخصصة فقط لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والخطوة المنطقية المقبلة هي التفاوض.

ومع ذلك، لا ينبغي إجراء هذه المفاوضات في عزلة. فكندا ترى أيضاً أن علينا أن نبدأ الأعمال التحضيرية للمفاوضات المقبلة بشأن القضايا الأساسية الأخرى لكي نتمكن أيضاً من الاتفاق بشأن ولاية لبدء التفاوض بشأن هذه القضايا. وترى كندا أن وضع برنامج عمل يسمح بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة الحد من إنتاج المواد الانشطارية والمناقشات المواضيعية للقضايا الأساسية الأخرى هو أفضل خيار لكي يعود المؤتمر إلى العمل. وسيتطلب برنامج العمل هذا تقديم تنازلات صعبة ولكنه سيمثل أيضاً اعترافاً عملياً بأن معالجة جميع القضايا بشكل عادل ومتزن لا يعني معالجة جميع القضايا في جميع الأوقات بالطريقة نفسها تماماً. والإصرار على ذلك هو وصفة للجمود.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أبدت الجمعية العامة أيضاً هذا العام عزمها على النظر في خيارات أخرى فيما يتعلق بأمور من جملتها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي علامة تشير إلى أن صبرها مع الوضع الراهن له حدود، وفقاً لبيان الأمين العام. وقد قلنا جميعاً أن هذا الجمود لا يمكن أن يستمر، والآن حددت الجمعية العامة لنا موعداً نهائياً. ولدينا، بالطبع، مصالح وطنية، وتضمن قاعدة توافق الآراء في هذه الهيئة احترام هذه المصالح في الواقع. غير أن الغرض من هذه القاعدة لم يكن قط منع فتح باب المفاوضات. وهناك دائماً بعض الشكوك عند بدء المناقشات لأن مصالحنا لا تتقارب بالضرورة فوراً. وهذه هي طبيعة المفاوضات، وينبغي أن لا يمنعنا ذلك من أداء مهمتنا.

وتأمل كندا حقاً في أن يمكننا الاتفاق بشأن برنامج عمل لهذا العام وتنفيذه اعتباراً من بداية العام المقبل، مما يسمح لهذه الهيئة بأداء الولاية التي أُنشئت من أجلها. ونحن على اقتناع بأن بالإمكان أن نعالج المصالح الوطنية لكل واحد منا وأن نحقق في الوقت نفسه أهدافنا المشتركة، ألا وهي عدم الانتشار ونزع السلاح. وأمامنا فرصة لبدء عمل المؤتمر من جديد.

السيدة كاباييرو (بيرو) *(تكلمت بالإسبانية)*: سيدي الرئيس، أسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمرنا، وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويسرنا أن يترأس هذا المؤتمر أحد جيراننا مثل إكوادور، التي لا نشترك معها في التاريخ والجغرافيا فحسب، بل أيضاً في الالتزام بالسلام وسلسلة من الجهود المشتركة في هذا المجال. ويسرني كثيراً أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه التام بهدف تحقيق الأهداف المحددة لهذا الجزء الأول وأود أن أقول إنه الجزء الهام من الدورة.

سيدي الرئيس، لقد حُذرنا في مناسبات عديدة من الخطر الذي تواجهه هذه الهيئة الجماعية، وهو المحفل المتعددة الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، إذا لم ننشط ونعالج بطريقة موضوعية القضايا المعروضة عليه منذ وقت غير قليل.

وإننا ندرك تماماً ما هو على المحك من الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية على المستوى العالمي وفي بعض المناطق، وكذلك الجهود المتواصلة التي يبذلها المؤتمر، ولا سيما جميع رؤسائه، لمواجهة التحديات الهائلة والمعقدة الناشئة في مجال الأمن الدولي.

ومع ذلك، علينا أن لا نغفل عن مسؤوليتنا الهائلة في تهيئة الظروف المواتية للسماح للمؤسسات المتعددة الأطراف بتعزيز وضمان السلم والأمن ونزع السلاح. وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا المسعى، ولهذا السبب يوجه بلدي إليهم نداء خاصاً وأخوياً للتركيز أكثر على الاعتبارات الأمنية والردع العالمي والجماعي، بدلاً من التركيز على الشواغل الفردية، لكي يزول تهديد الإبادة النووية الذي يواجهه كوكبنا.

سيدي الرئيس، إن وفدي مستعد للبدء مباشرة ودون مزيد من التأخير بالعمل الموضوعي للمؤتمر، ولا سيما بشأن القضايا الأساسية الأربع: المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا ندعم أية مبادرة من شأنها أن تيسر بدء المفاوضات بشأن المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية مع مراعاة أوسع نطاق ممكن من جوانب هذا الموضوع، بما في ذلك الإنتاج، والتحقق، والحد من المخزون، ولكن دون إهمال النظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال.

وإننا نرحب باقتراحاتكم المتعلقة بإمكانية التوصل إلى حل وسط بشأن الاتفاق على برنامج عمل لهذا المؤتمر. وهذا مثال على الروح البناءة التي نحن على يقين بأنها ستميز عملكم وأنتم تترأسون هذه الهيئة، وتتوافق مع الجهود التي يكرسها للسلام هذا البلد الهام في أمريكا اللاتينية، وهي منطقة أثبتت منذ فترة طويلة التزامها بالسلام والأمن الدوليين عندما أصبحت أول منطقة مأهولة بالسكان خالية من الأسلحة النووية.

ولهذا السبب أود أن أشكركم وأشكر وفدكم على إعداد ورقة غير رسمية كأساس لمشروع قرار بشأن وضع برنامج عمل وعلى المشاورات التي تمت في هذا الصدد. ونرى أن النهج المتزن المقترح للتعامل مع بنود جدول الأعمال، الذي يتطابق مع برنامج عمل اعتُمد في عام ٢٠٠٩، أساس سليم لتعزيز توافق الآراء خلال الجزء الأول من دورة هذا العام.

ونرى أن إنشاء أفرقة عاملة وتعيين منسقين خاصين بشأن مختلف القضايا المطروحة في الوثيقة من شأنه أن ييسر استئناف العمل في المؤتمر.

وأمامنا فرصة لإبداء إرادة سياسية حقيقية لتحرير هذا المحفل من الجمود وإرسال إشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي. وسيستمر وفدي بتقديم الدعم والمساهمة بصورة بناءة عند الضرورة لمساعدة هذه الهيئة في الوصول إلى ما تستحقه من أهمية ونجاح.

السيد رودريغيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أسمحوا لي أن أهنئكم على تعيينكم رئيساً لهذا المحفل التفاوضي الهام. ونحن على اقتناع بأن خبرتكم الواسعة وقيادتكم المثبتة ستمكننا من إحراز تقدم في عمل المؤتمر.

وتود كوبا التأكيد مجدداً على أهمية تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ تقوم عليه مفاوضات نزع السلاح. فالحلول المتفق عليها على أساس التعددية هي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، السبيل الوحيد القابل للبقاء لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الأولي. وتؤكد كوبا أنها واثقة وراغبة في التفاوض بشأن أية قضية تتفق عليها جميع الدول التي يتكون منها هذا المحفل.

وكما نعلم جميعاً، يؤدي المؤتمر دوراً رئيسياً في آلية نزع السلاح فيما يتعلق بالتفاوض بشأن معاهدات مقبولة عالمياً. ونشعر بالقلق إزاء محاولات ضرب مصداقية هذا

المؤتمر، الذي هو في حد ذاته ثمرة التعددية والذي أنتج معاهدات دولية رئيسية في مجال نزع السلاح. فلو لم يكن المؤتمر موجوداً لوجب إنشائه.

وكغيرنا من الزملاء، نشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر لم يتمكن منذ أكثر من عقد من القيام بأعمال موضوعية. فالبعض يلوم أساليب عمل هذه الهيئة ونظامها الأساسي. وكوبا لا تتفق مع هذا التقييم. فالسبب وراء الجمود في عملنا سياسي أساساً.

وتواصل اللجنة الأولى للجمعية العامة اعتماد عشرات القرارات التي يتم ببساطة تجاهلها، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح.

ولم يتم حتى الآن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح، وإن كانت حركة عدم الانحياز قد أصرت لوقت طويل على الحاجة للقيام بذلك.

وكوبا تؤيد الاستخدام الأمثل لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المؤتمر. ولكننا نرى أن الجمود الذي يعاني منه جانب كبير من هذا النظام يعود بالدرجة الأولى إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لإحراز تقدم ذي مغزى، ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

ونحن نشعر بالقلق لأن وفود عديدة أعربت عن رأيها بأن الوقت قد حان لمغادرة المؤتمر واستخدام عمليات بديلة للتفاوض.

وكوبا تعترض على الاستعاضة عن المؤتمر بآليات مخصصة انتقائية خارجة عن إطار الأمم المتحدة وتديرها بعض الدول. فمثل هذا النهج سيكون خطوة خطيرة إلى الوراء.

والحل لا يكمن في تجاهل المؤتمر أو التقليل من أهميته. بل خلافاً لذلك، يتحمل الجميع اليوم أكثر من أي وقت مضى مسؤولية المحافظة عليه وتعزيزه.

وينبغي للمؤتمر أن يعتمد، في أقرب وقت ممكن، برنامجاً شاملاً ومتزناً للعمل يأخذ في الحسبان الأولويات الفعلية لنزع السلاح.

وكما ذكرت من قبل، إن كوبا مستعدة للتفاوض بشأن مختلف الصكوك فوراً، وإن كان ذلك ممكناً، بالتوازي مع هذا المؤتمر، وهذه الصكوك هي: معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها؛ ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ ومعاهدة لتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل كوبا؛ ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونرى أن المؤتمر قادر على القيام بجميع هذه المفاوضات.

إن نزع السلاح النووي هو أعلى أولويات نزع السلاح ويجب أن يبقى كذلك. واستناداً إلى ذلك، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء في إطار مؤتمرنا.

وببساطة، من غير المقبول أن يكون هناك في عالمنا اليوم حوالي ٠٠٠ ٢٣ سلاح نووي، منه ٥٦٠ ٧ جاهز للاستخدام فوراً.

وكوبا عازمة على القيام بكل ما في وسعها للتعاون معكم في محاولتكم الشروع في مفاوضات موضوعية في هذا المؤتمر، وفقاً لولايته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات دولية لنزع السلاح ووقف التسلح. ويتطلب ذلك مساهمة كل عضو، ولذلك فإن الأمر متروك لنا لكي نثبت من خلال أفعال ملموسة التزامنا بنزع السلاح والسلام.

السيد أمانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه معكم إلى أقصى حد خلال ولايتكم.

وبما أن هذه هي أيضاً المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة لمخاطبة جلسة عامة رسمية بصفتي سفير اليابان في مؤتمر نزع السلاح، أرجو أن تسمحوا لي أن أعرب عن أفكاري بشأن أعمال المؤتمر. فهذه الهيئة لديها سجل متميز لإنتاج معاهدات وصكوك دولية هامة في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، فإن المؤتمر يمر الآن بمرحلة حرجة من تاريخه الطويل. ففي دورة اللجنة الأولى المعقودة في السنة الماضية، التي حضرتُها، اعتُمدت قرارات تحث المؤتمر على إحراز تقدم ملموس. وشُدِّد أيضاً على أن خيارات أخرى ستُبحث لدفع عجلة نزع السلاح الدولي إلى الأمام إذا لم يتمكن المؤتمر من القيام بذلك. وعلينا أن نضع ذلك في الأذهان بصورة واضحة عندما ننخرط في عمل دورة هذا العام.

وفيما يتعلق بالأنشطة المواضيعية بشأن القضايا الأساسية الأربع للمؤتمر، ترى حكومة اليابان أن الوثيقة CD/1864، التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩، تشكل أفضل وسيلة للمضي قُدماً. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من الواجب البدء في أقرب وقت ممكن بمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لأنها تشكل الخطوة المنطقية المقبلة نحو تحقيق عالم يسوده السلام والأمن وخالٍ من الأسلحة النووية.

وقد منع بلد واحد بدء هذه المفاوضات بالاستناد إلى اعتبارات الأمن القومي. ونحن لا نتجاهل المخاوف الأمنية لأي دولة عضو، لكنني أود أن أؤكد أنه ينبغي ألا يُساء استخدام قاعدة توافق الآراء في المؤتمر لتبرير عرقلة بدء المفاوضات بشأن مسألة يعتبرها المجتمع الدولي أهم خطوة مقبلة ضرورية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبالفعل، يمكن لكل دولة طرف أن تعالج شواغلها ضمن المفاوضات نفسها.

وعلاوة على ذلك، تود اليابان أن تسلط الضوء على أن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، الذين لا يمثلون إلا ٦٥ من مجموع ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة،

يتمتعون بامتياز خاص. وتأتي مع هذا الامتياز مسؤولية تجاه المجتمع الدولي في التوصل من خلال المفاوضات إلى تدابير عملية من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، فهمنا أنكم أدليتم بملاحظة مفادها أن المجتمع الدولي سيحول تركيزه إلى بدائل قابلة للتطبيق للمؤتمر كمحفل للتفاوض ما لم يحقق المؤتمر شيئاً ملموساً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من دورة هذا العام. وهذه المدة ليست طويلة، ولكن اليابان مستعدة لبذل الجهود اللازمة بالتعاون مع دول أعضاء أخرى لتحقيق نتائج في غضون هذه الفترة.

السيد غيريرو (البرازيل) *(تكلم بالإسبانية)*: سيدي الرئيس، يسعد وفد البرازيل جداً رؤية مؤتمر نزع السلاح يستأنف عمله تحت رئاسة ممثل لامع لجارتنا إكوادور. ونتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وقيادتكم ستثبت أهميتها البالغة لتحقيق النتائج المرجوة. ويمكن لرئاسة إكوادور أن تعتمد على دعمنا وصداقتنا.

(تكلم بالإنكليزية)

سيدي الرئيس، السفراء، زملائي الأعزاء، إنه لشرف عظيم لي أن تعينني حكومتي ممثلاً دائماً للبرازيل في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن توقعاتي الصادقة بأن أعمل معكم في الأيام والشهور المقبلة، وأتمنى أن تساعد جهودنا الجماعية في التغلب على الصعوبات التي يواجهها المؤتمر هذه الأيام وتمكّن هذه الهيئة من استئناف عملها المواضيعي وفقاً لولايتها.

وقد أوضحت المناقشات التي تمت خلال الدورة الأخيرة للجنة الأولى للجمعية العامة أن هناك رغبة واسعة النطاق في استئناف العمل المواضيعي في المؤتمر، وهذه فرصة جيدة. ومع ذلك، يبدو أن هناك خلافات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بأنسب طريقة لجعل المؤتمر يسير في هذا الاتجاه. وترى البرازيل أن أي حل للطريق المسدود الحالي لا يمكن أن يتجاهل الحاجة إلى إشراك جميع الأطراف المعنية أو يتغافل عن أهمية إضفاء الصبغة العالمية على أي صك متفاوض عليه.

فالبرازيل ترى أن إعادة المؤتمر للعمل يعني التصدي للأسباب الجذرية لتوقف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي نهاية الأمر، ما ينبغي معالجته هو استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية في العديد من الدوائر لتقديم التزامات ذات مغزى في مجال نزع السلاح النووي. والمشاكل التي يواجهها المؤتمر لا تعود إلى نظامه الداخلي ولا إلى قاعدة توافق الآراء. فقد أثبت المؤتمر في السابق أن بإمكانه أن يقدم نتائج هامة بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. والتروع الحالي لإيجاد بديل للمؤتمر حل سهل ولكنه في الوقت نفسه حل يضعف هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف نفسه وقد تترتب عليه آثار غير متوقعة على العديد من تطلعاتنا في الأجلين المتوسط والطويل.

ويظل نزع السلاح النووي أعلى الأولويات بالنسبة لبلدي. وعلى حد قول الرئيس دلما روسف في شهر أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، "إن عالماً تُقبل فيه الأسلحة النووية سيظل دائماً عالماً غير آمن. فحيازة هذه الترسانات من جانب عدد قليل من البلدان يعطيها، في رأيها، حقوقاً حصرية. وهذا تذكير بمفهوم غير متكافئ للعالم الذي ظهر بعد الحرب والذي كان ينبغي التخلص منه في السابق".

وبينما يحاول عدد قليل من البلدان التمسك بترساناتها، ترى الغالبية العظمى أن الوقت قد حان لاعتماد جدول زمني أو أفق سياسي للقضاء على الأسلحة النووية. وقد رحبت الجهات التي رأت أخيراً أن هناك مجالاً ما لإحراز تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية بنتائج آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. لكن التطورات التي حدثت فيما بعد، مثل الإعلانات عن تحديث نظم الأسلحة النووية وإعادة تأكيد مفاهيم ومذاهب الردع النووي، أظهرت مدى ضعف آمالنا. وإذ نقترب من الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتوقع أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات ذات مغزى.

سيدي الرئيس، إن البرازيل تؤيد من باب الأولوية إنشاء هيئة فرعية لمناقشة مسألة نزع السلاح النووي، ولا سيما معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومع ذلك، نحن مستعدون للنظر في مقترحات لبدء مفاوضات بشأن أي من القضايا الموضوعية المدرجة في جدول أعمال هذه الهيئة. ونعتبر أن ثمة حاجة إلى صك ملزم بموجب القانون يتضمن ضمانات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضد دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. فالإعلانات السياسية غير الملزمة تُعدّ ببساطة غير كافية. ومن جميع القضايا الأساسية، لا شك أن المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية النووية ستكون هي الأسهل والأقل إثارة للجدل.

وندعم أيضاً إنشاء فريق عامل للتفاوض بشأن معاهدة لحظر نشر الأسلحة واستخدام السواتل كأسلحة، وكذلك حظر أي نوع من الهجوم على الأجهزة الموجودة في المدار. ولن يستتبع إنشاء فريق عامل معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أي نزع سلاح نووي أو تكلفة اقتصادية بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكنه سيوفر أهم قاعدة ملزمة قانوناً لمنع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي في المستقبل.

ويسر البرازيل أن ترى أن فريقاً من الخبراء الحكوميين سيجري عما قريب، بطلب من الجمعية العامة، دراسة بشأن شفافية الفضاء الخارجي وتدابير بناء الثقة. غير أن هذه التدابير لا تحل محل صك قانوني.

وفيما يتعلق بمعاهدة للمواد الانشطارية، فإننا نرى أن هذا الصك القانوني يجب أن يكون له مغزى وأهمية. وهناك بالفعل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قائمة بالنسبة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ومن واجبنا

ضمان أن أكبر قدر ممكن من تدابير التحقق التي تخضع لها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيطبق أيضاً على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تتناول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في آنٍ معاً إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل حالما يدخل الصك حيز النفاذ والمواد الموجودة سابقاً. وفي عام ٢٠١٠، قدمت البرازيل مساهمة لهذه المناقشة من خلال اقتراح هيكل ممكن للمعاهدة يرد في الوثيقة CD/1888.

وأخيراً، سيدي الرئيس، ترى البرازيل أن من اللازم إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة توسيع نطاق المؤتمر، لأننا نرى أن مشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء سيؤدي بالتأكيد إلى حفز مناقشات أغنى وأكثر شمولاً في هذا المحفل. ونرى أيضاً أن زيادة مشاركة المجتمع المدني في عمل المؤتمر سيكون بمثابة تطور إيجابي يسهم في زيادة الوعي خارج المؤتمر بالتحديات العديدة المواجهة في مجال نزع السلاح النووي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدي الرئيس، بما أن أمس كان أول يوم من سنة التنين وفقاً للتقويم الصيني، أود أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم نيابة عن الوفد الصيني بأطيب تمنياتنا للجميع بمناسبة السنة الصينية الجديدة. وأتقدم لكم بالتهاني لتوليكم رئاسة المؤتمر وأود أن أعرب عن تقديري للجهود الإيجابية التي قمتم بها منذ بداية هذا العام لدفع عمل المؤتمر نحو الأمام في أقرب وقت ممكن. وإنني على ثقة بأنكم بخبرتكم الدبلوماسية الوفيرة ومهاراتكم الدبلوماسية الممتازة ستتمكنون من قيادة هذا المؤتمر نحو بداية جيدة هذا العام. وسيبذل الوفد الصيني كل ما في وسعه من جهود لدعمكم في عملكم.

وبصفتي السفير الجديد لشؤون نزع السلاح في الصين، أتطلع إلى الاستمرار في النهج الذي اتبعه سلفي وبناء علاقات شخصية وعلاقات عمل جيدة مع الجميع.

وإن الوضع الحالي للمؤتمر مصدر قلق خاص لنا جميعاً. فالجميع يعلق آمالاً كبيرة على تمكن المؤتمر من كسر الجمود في أقرب وقت ممكن. وقد اشتركت جميع الأطراف في السنة الماضية، خلال المؤتمر وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة، في مناقشات متحمسة بشأن عمل المؤتمر. ومن المعترف به أن هناك خلافاً بين الأطراف بشأن عدد من المسائل. وقد أعرب بعض الزملاء عن التشاؤم واليأس بشأن المؤتمر. وفي الوقت نفسه، أرى أننا جميعاً نؤمن بأن المؤتمر لا يزال أنسب محفل للتفاوض بشأن معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف. وينبغي التمسك بمكانته ذات الحجية وتعزيزها.

وأهم عمل نواجهه الآن هو تعزيز استهلاك المؤتمر للعمل المواضيعي في أقرب وقت ممكن. وللقيام بذلك، علينا أن نعمل بجد على جبهتين.

فمن جهة، علينا أن نسعى بنشاط إلى إيجاد سبيل نحو الأمام داخل المؤتمر. ففي السنوات القليلة الماضية، قام الرؤساء المتعاقبون وأطراف مختلفة بتقديم عدد من الاقتراحات والأفكار الجيدة، بما في ذلك القرار الوارد في الوثيقة CD/1864، الذي اعتمد بتوافق الآراء في

عام ٢٠٠٩، وهذه الآراء والمقترحات أرست أساساً جيداً لعملنا. وعلينا الآن أن نستوعب الظروف الجديدة، ونعقد مشاورات واسعة النطاق ونسعى جاهدين لإيجاد مقترحات يقبلها الجميع.

ومن الناحية الأخرى، يجب أن نعمل بجدية لإنشاء الظروف المؤاتية خارج المؤتمر. فتحديد الأسلحة ونزع السلاح مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الأمنية الدولية والإقليمية. ويجب علينا جميعاً أن نتخذ بنشاط خطوات لمعالجة الشواغل المشروعة لبعضنا البعض، وتعزيز الثقة المتبادلة، وإيجاد مناخ يؤدي إلى المفاوضات والحوار.

وموقف الصين واضح. فنحن لا نزال نرى أن المؤتمر، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، هو المحفل الوحيد والأنسب للتفاوض بشأن معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإننا نؤيد اعتماد المؤتمر في وقت مبكر برنامج عمل شامل ومتزن والشروع في عمل مواضيعي بشأن جميع المواضيع في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تستمر جميع الأطراف في إبداء مواقف بناءة، والمثابرة في العمل سعياً إلى التوصل إلى توافق في الآراء وإيجاد طريقة مناسبة بسرعة لكسر الجمود في المؤتمر. ووفد الصين مستعد لتعزيز التعاون مع جميع الأطراف لتحقيق هذا الغرض.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) *(تكلم بالإسبانية)*: سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أهنئكم بمناسبة تعيينكم. وكما العادة دائماً، يمكنكم أن تعولوا على دعم وفد المكسيك لكم في عملكم.

إننا نجتمع هنا هذا اليوم في ظرف حاسم بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. فقد قيل إن عام ٢٠١٢ سيكون مفصلياً في مسار المؤتمر، لأن المجتمع الدولي أوضح أنه لن يطيق الشلل الذي أصاب هذا المحفل.

وينبغي أن يكون المؤتمر في الطليعة فيما يتعلق بتصميم نهج جديدة للأمن الدولي. ولكنه ما زال بعد مرور ١٥ سنة لم يؤد ولايته أو دوره في آلية نزع السلاح.

وقد قُدِّمت أسباب عدة لتبرير هذا الوضع من بينها ضرورة وجود مناخ مواتٍ لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح. وهذا ببساطة التفاف على جوهر الاتفاقات التي ينبغي أن يصوغها المؤتمر. ويقال في كثير من الأحيان إنه لا يوجد أي اتفاق بخصوص العناصر التي ينبغي أن تشكل أولويات جدول أعمال المؤتمر وإنه لا يمكن أن يتحقق هذا الاتفاق لأن البلدان تدافع عن مصالحها الوطنية الخاصة.

ولا تؤيد المكسيك هذه الآراء. فرغم أن جميع البلدان لديها حق مشروع وغير قابل للتصرف في أن تسعى للدفاع عن مصالحها الخاصة في المحافل الدولية، فإننا نرى أنه ينبغي أن يكون الخيار المعقول الوحيد هو إقامة عالم أكثر أمناً للجميع.

وبالتالي، أكرر أن السلم والأمن الدوليين، بالنسبة للمكسيك، لا يتوقفان على أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنه لا يمكن أن يضمن الأمن والسلم للجميع إلاّ عالمٌ خالٍ من الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وفي إطار اللجنة الأولى للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، شاركنا في شتى المشاورات للنظر في القرارات الأربعة المطروحة للنقاش بشأن المؤتمر وعدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. وعكست تلك المناقشات الاهتمام الكبير الذي توليه الوفود من مختلف أرجاء العالم لمسألة تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتبين أيضاً أن أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في أن ترى اتفاقات ملزمة ومتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. كما يعتقد كثير منها أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر وأنه ينبغي إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح وجدول أعماله وأساليب عمله وإدارته.

والمسألة الأساسية الآن هي أن الجمعية العامة قد حثتنا على استكشاف جميع الخيارات المتاحة إن استمر الوضع القائم في المؤتمر.

ولقد أتت المكسيك مرة أخرى إلى هذا المؤتمر بروح بنّاءة وباستعداد للعمل، ولكن لديها هذه المرة اقتناع قوي بأن استمرار الوضع الراهن خيار لا مستقبل له.

ولذلك، نأمل أن نكون، نحن الدول الأعضاء في المؤتمر، في مستوى الحدث وأن نصغي لمناشدات الجمعية العامة بأن ننتقل من المسائل الإجرائية إلى المسائل الموضوعية ومن مصالح أقلية إلى مصالح الجميع.

وإلا فإن الجمعية العامة ستضطر إلى أن تتصرف في المسألة وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات التي يخولها لها الميثاق.

السيدة زابيا (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، باسم الاتحاد الأوروبي، بمناسبة توليكم لمنصب الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠١٢.

ويؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة، وهي آيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ والبلدان المعنية بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، وهي ألبانيا وأرمينيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا.

سيدي الرئيس، لقد سمعنا مرة أخرى نداءً ملحّاً وُجِّه باسم الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذا المؤتمر بأن يبدأ عمله الجوهري دون مزيد من التأخير وبأن يعتمد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. وفي العام الماضي، اقترح المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في تقريره أن يشجع الأمينُ العامُ على إحراز تقدم فيما يتعلق بوضع برنامج عمل على أساس

الوثيقة CD/1864 المعتمدة بتوافق الآراء. ويدعم الاتحاد الأوروبي ويؤيد بشكل كامل هـذين النداءين. ويتحمل جميع أعضاء المؤتمر مسؤولية المؤتمر على أداء مهمته وفقاً لولايته. ونقـدِّر كثيراً التنسيق الوثيق والمستمر بين الرئاسات الست، الذي من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في أعمالنا.

وبالفعل، سمعت اللجنة الأولى للجمعية العامة في الخريف الماضي دعوة مؤثرة إلى بدء العمل الجوهري في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يأبه المؤتمر بهذه الدعوة، ويـود الاتحـاد الأوروبي أن تجري متابعتها بفعالية. ورعت جميع الدول الأعضاء في الاتحـاد الأوروبي، إلى جانب دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، القرار المتعلق بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وسيشكل التـزامكم الشخـصي القوي، سيدي الرئيس، وكذلك جهود حكومة بلدكم، مساهمة أساسية ومحمودة جـداً في هذه العملية. ونأمل أن تتيح المشاورات التي أجريتموها خلال فترة ما بين الدورتين إمكانيـة اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن يَعقُبه تنفيذه السريع.

واسمحوا لي أن أذكِّر بأن الاتحاد الأوروبي يولي الأولوية بوضوح لمسألة البدء الفوري والإتمام المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجـرة النوويـة الأخـرى علـى أسـاس الوثيقة CD/1299 الصادرة في آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية التي تضمنتها، التي جُدِّدت لاحقاً في الوثيقة CD/1864. وإطلاق هذه المفاوضات وإتمامها مسألة ملحة ومهمة بالنسبة للاتحـاد الأوروبي باعتبار ذلك خطوة ضرورية لمسعى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع وتحقيـق الـسلم والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عـدم انتـشار الأسـلحة النووية. وعلى جميع الدول الأعضاء في المؤتمر أن تدرك أن الشواغل الأمنية الوطنية، رغم أنها مشروعة، يمكن وينبغي معالجتها في إطار عملية المفاوضات وليس باعتبارها شرطاً مـسبقاً. ونرى أيضاً أن ثمة تدابير لبناء الثقة يمكن اتخاذها على الفور، دون الحاجة إلى انتظـار بـدء المفاوضات الرسمية. ولذا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقـف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

كما لا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة للمـشاركة في مناقـشة موضوعية بشأن البنود الأخرى الواردة في الوثيقة CD/1864 بشأن الخطوات العملية لبـذل جهود تدريجية ومنهجية بغية خفض الأسلحة النووية سعياً إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الأسلحة، بما في ذلك النُّهُج المتبعة من أجل أعمال ممكنة في المستقبل ذات طـابع متعدد الأطراف بشأن جميع المسائل ذات الصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبشأن التدابير الدولية الفعالة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النوويـة بعـدم

استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها وكذلك بشأن المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر التأكيد على تمسكه الطويل الأمد بقضية توسيع مؤتمر نزع السلاح. ونشدد على أهمية مواصلة التشاور بشأن توسيع العضوية كما ورد في فقرات منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/66/59 بشأن تقرير دورة المؤتمر للعام الماضي، ونؤيد بقوة الدعوة إلى تعيين منسق خاص في عام ٢٠١٢ يُعنى بمسألة توسيع عضوية المؤتمر.

ولم يَضعُف التزامُ الاتحاد الأوروبي بمؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، ندرك أن اعتماد برنامج عمل سيقتضي جهداً سياسياً مستمراً. وإذا استمر جمود المؤتمر، سيفكر المجتمع الدولي بشكل متزايد في خيارات وسبل أخرى لضمان إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

وينبغي اغتنام عام ٢٠١٢ بفعالية لإعادة وضع المؤتمر على المسار الصحيح. فلا يمكن أن نتحمل عاماً آخر من المشاورات العقيمة والمناورات الإجرائية واستمرار إساءة استعمال بعض الدول الأعضاء لقاعدة توافق الآراء بطريقة تمنعنا من إنجاز المهمات ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. ولقد شددت اللجنة الأولى للجمعية العامة على الحاجة الماسة إلى تنشيط أعمال الهيئات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وحثت مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق مبكراً في عام ٢٠١٢ على برنامج عمل يشمل البدء الفوري لمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أنه يجب على المؤتمر أن يتصرف قبل أن نقدم تقريرنا في فصل الخريف. إن مصداقية المؤتمر ومشروعيته على المحك.

وفي عام ٢٠١٢، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يساهم مساهمة جوهرية في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بهذه المهمة، ونتوقع التزاماً مماثلاً من جميع أعضاء المؤتمر. ونناشد بالتالي جميع الوفود إلى المؤتمر بأن تبدي ما يلزمنا جميعاً من المرونة إن أردنا تجاوز حالة الجمود التي طال أمدها.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالتعاون المعزز في العام الماضي بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح. ونرحب باعتماد المؤتمر لنهج مماثل في عام ٢٠١٢ وبالتالي تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في أعماله.

السيد غانيف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أهنئكم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية – الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبلغاريا وبيلاروس ورومانيا وكازاخستان – بمناسبة توليكم لمهامكم كأول رئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠١٢. كما تود المجموعة أن تعرب عن ارتياحها لإقرار جدول الأعمال في هذه الجلسة العامة الأولى.

وإن لدى مجموعة دول أوروبا الشرقية اعتقاد راسخ بأن ١٥ عاماً من الجمود في مؤتمر نزع السلاح تكفي. ولا تمنحنا دورة هذا العام فرصة جديدة للتغلب على الصعوبات فحسب، بل تقتضي منا جميعاً أيضاً أن نتحلى بقدر أكبر من الإرادة السياسية والتفاهم والمسؤولية المشتركة. ومن هذا المنطلق، نأخذ على محمل الجد النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في المؤتمر بأن تعتمد برنامج عمل متوازن على أساس الوثيقة CD/1864 وبأن تستأنف العمل الجوهري في أقرب وقت ممكن. ونعول على مهارات الرؤساء الست لدورة عام ٢٠١٢ وقدرتهم على إحراز تقدم في المؤتمر.

وتكرر المجموعة دعمها لمسألة توسيع المؤتمر وللدعوة إلى تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. وترغب مجموعة دول أوروبا الشرقية في أن تلائم عضوية المؤتمر واقع القرن الحادي والعشرين. ونرحب بمواصلة النظر في مسألة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر.

وأود أن أجدد التزام المجموعة بأهمية المؤتمر باعتباره هيئة متعددة الأطراف مهمة وفريدة لإجراء مفاوضات بشأن صكوك متعددة الأطراف حاسمة وملزمة قانوناً تتعلق بنزع السلاح وبالأمن الدولي. ويمكنني أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، أننا لن ندخر أي جهد لتيسير توافق الآراء في عام ٢٠١٢.

السيد بيلايز (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إني أخاطب مؤتمر نزع السلاح باسم دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك.

وإنه لمن عظيم الشرف لمنطقتنا أن تبدأ دورة عام ٢٠١٢ للمؤتمر برئاسة دولة من أمريكا اللاتينية. ونحن واثقون من أن هذه الرئاسة الإكوادورية ستلتزم بإخلاص بمبادئ نزع السلاح التي تدعو إليها تقليدياً دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن أفضل تمنياتنا بالتوفيق لرؤساء المؤتمر الذين سيتعاقبون خلال عام ٢٠١٢ والذين ستقع على عاتقهم المهمة الكبيرة المتمثلة في بعث روح النشاط في هذه الهيئة.

سيدي الرئيس، سيكون عام ٢٠١٢ أساسياً لمستقبل المؤتمر، الذي نعتبره الإطار المناسب لمواصلة العمل من أجل إبرام معاهدات بشأن نزع السلاح النووي، وفقاً لما اتُّفِق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي عدة مناسبات خلال الأعوام القليلة الماضية، خاطبت الدول الأعضاء والمراقبة من منطقتنا هذا المحفل بروح بناءة ومرنة لإبلاغ آرائنا بشأن المسائل المعروضة على المؤتمر أملاً في تحقيق توافق الآراء.

ولتجاوز الوضع الذي يعيشه المؤتمر في مطلع عام ٢٠١٢، لا شك أن من الضروري اعتماد وتنفيذ جدول أعمال وبرنامج عمل في وقت مبكر. ولذلك، نشيد باستعدادكم لاستئناف أعمال المؤتمر دون تأخير وتصميمكم على ذلك.

ونشكركم على عملية المشاورات التي أجريت مؤخراً لتبادل الأفكار بشأن برنامج العمل المقبل، الذي سيكفل مراعاة شواغل جميع الدول الأعضاء وأولوياتها. ونأمل التوافق على صياغة من شأنها المساعدة في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل عما قريب، وبالتالي تمكين المؤتمر من بدء عمله الجوهري دون تأخير.

سيدي الرئيس، في هذا العام الذي يصادف الذكرى الخامسة والأربعين لفتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، لا تزال بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمة بمواصلة سعيها من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتحتذي بالمَثَل الذي أُرسي عندما أنشأنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في رقعة مكتظة بالسكان من كوكب الأرض.

ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بتصديق غواتيمالا مؤخراً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

واسمحوا لي أن أختم بالتشديد على أن بلدان أمريكا اللاتينية الموجودة في هذا المحفل لن تتخلى أبداً عن بذل الجهود من أجل اضطلاع هذا المؤتمر بدوره المنشود. وينبغي أن نبقى ملتزمين، على أساس مبدأ تعددية الأطراف، بالعمل بنشاط وبشكل بناء ومرن وبإبداء الإرادة السياسية اللازمة. ونأمل أن تشاركنا جميع الدول المجتمعة هنا نفس الطموح.

السيدة فوكوفيتش (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، بمناسبة توليكم لهذا المنصب المهم وأتمنى لكم كل التوفيق خلال الأسابيع الأربعة القادمة وما بعدها. وفي الوقت ذاته، وهذا من نافلة القول، أود أن أؤكد لكم دعم مجموعتنا الكامل في تحقيق الأهداف المحددة لرئاستكم. وإننا على استعداد لمساعدتكم في ما نأمل أن يكون مطلع عام جيد للمؤتمر، أي عام يبدأ فيه العمل الجوهري ويحرز فيه النظر في توسيع العضوية تقدماً.

وإننا نستهل هذا العام بنداءات أقوى من أي وقت مضى إلى المؤتمر بأن يبدأ عمله الجوهري دون مزيد من التأخير. ولدينا عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحث المؤتمر على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل في مطلع عام ٢٠١٢. وتولي جميع الدول التي تطلب العضوية في المؤتمر أهمية خاصة لقرار الجمعية العامة ٥٩/٦٦ بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، الذي يعترف في الفقرة ٦ "بأهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضوية المؤتمر". وعلاوة على ذلك، تتضمن الفقرة ١٨ من تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة في العام الماضي إشارة إلى تعيين مقرر خاص معني بمسألة توسيع العضوية. ولا داعي لتذكير أنفسنا

بالمادة ١ من النظام الداخلي التي تنص على أنه سيُنظَر في مسألة عضوية المؤتمر في فترات منتظمة.

ويمنحنا هذا مبرراً كافياً لنأمل بواقعية حصول تطورات إضافية مبكرة في هذا المجال. وللاستشهاد ببعض الأرقام، ثمة حالياً ٣٣ دولة مراقِبة في المؤتمر قدمت ٢٥ منها طلب العضوية. وفي حالتي توسيع عضوية المؤتمر السابقتين، عُيِّن منسقان خاصان معنيان بمسألة التوسيع سنتين وثلاث سنوات على التوالي قبل عمليتي التوسيع الفعلي. وليس من الضروري أن تتكرر هذه الممارسة، ولكن الظرف يقتضي تعيين المقرر الخاص في وقت مبكر من هذا العام ليواصل، بطريقة منظمة، عملية المشاورات التي من شأنها أن تفضي إلى توسيع العضوية في نهاية المطاف. إن اهتمام عدد من الدول بالانضمام إلى هذه الهيئة ينبغي اعتباره دليلاً رئيسياً على حيويتها ومصداقيتها.

وإننا نتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، لتحريك المؤتمر في الاتجاه الصحيح.

السيد موندارين هيرنانديز (فنزويلا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نهنئكم، سعادة السفير شيريبوغا، بمناسبة تعيينكم في منصب رئيس المؤتمر وأن نعرب عن ارتياحنا لتوليكم مهمة قيادة أعمالنا. ونغتنم هذه الفرصة لنقدم لكم كامل دعم وفد بلدنا وعونه في كل مساعيكم خلال الأسابيع المقبلة.

ويسعدني أن أرى سفير بلد من أمريكا اللاتينية في منصب الرئيس لأن ذلك يؤكد التزام منطقتنا الذي تكرر في كثير من الأحيان بنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

كما أنتهز هذه الفرصة لأتمنى لرؤساء دورة هذا العام الآخرين، وهم من إثيوبيا وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر، كل التوفيق في مواجهة التحديات التي سيتعين عليهم تجاوزها ليبدأ هذا المحفل عمله الجوهري.

ولقد كان بلدنا منذ أمد طويل من مؤيدي نزع السلاح النووي العام والشامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، ويرى بالتالي أن من الأهمية بمكان التفاوض بشأن صكوك جديدة لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الصكوك القائمة.

ولعل إحدى الخطوات في هذا الاتجاه هي بدء المفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وينبغي أن تتضمن هذه المعاهدة أحكاماً محددة بشأن عملية التحقق وأن تشمل المخزونات القائمة.

ولا نزال نرى ضرورة توافق الآراء بشأن أفضل السبل لإعطاء ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، ما دام هدف نزع السلاح النووي لم يتحقق.

ولا بد من أن نعيد الإعراب عن أملنا في أن يبقى الفضاء الخارجي مكاناً يمكن أن تُطوّر فيه أنشطة سلمية لفائدة البشرية وألاّ يصبح بأي حال من الأحوال ميداناً لسباق التسلح.

سيدي الرئيس، إن دورة مؤتمر نزع السلاح التي تفتتحونها حاسمة. فلم يعد بإمكاننا تأجيل الشروع في العمل الجوهري. وسيكون مستوى الاستعجال الذي سنباشر به هذه المهمة حاسماً في الحفاظ على صلاحية هذا المحفل وحتى على أهميته، وينبغي أن نبدأ بالاتفاق على برنامج العمل.

وإننا نأمل أن يكون هذا هو العام الذي يعود فيه مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لإجراء مفاوضات في هذا المجال، مسرح مناقشات موضوعية تفرِز وثائق مهمة وملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح.

السيد أوياراسي (شيلي) *(تكلم بالإسبانية)*: أولاً وقبل كل شيء، نود أن نهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر. ونعتقد أن إكوادور ستسعى لضمان أن تواصل منطقتنا المساهمة في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وسنقدم الدعم نفسه لجميع رؤساء دورة عام ٢٠١٢. ونرحب بالممثلين الدائمين الجدد وبالبيان الذي ألقاه هذا اليوم سفير البرازيل.

ويمكنكم، كرئيس وكصديق، أن تعولوا على دعم بعثة شيلي المتواضع. ويشاطر وفد بلدي الآراء التي أعربت عنها الأرجنتين باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشاركة في المؤتمر.

وإننا نعتقد أن ثمة انطباعاً عاماً بأن عام ٢٠١٢ قد يكون حاسماً بل مصيرياً كما قال البعض هنا، لمستقبل المؤتمر. وقد بُذِلت جهود لا حصر لها، وقُدِّمت مقترحات ورسائل محددة على أعلى مستوى. وفي هذا اليوم، قدم إلينا الأمين العام للأمم المتحدة مقترحاً آخر بغرض تنشيط هذا المحفل. وللأسف، لم تكفِ تلك الجهود لإيجاد التزام سياسي.

وفي آخر دورة للجمعية العامة، تم التشديد على ضرورة التوصل إلى اتفاقات ملزمة بشأن نزع السلاح. وبعثت الجمعية العامة، بشكل رسمي وغير رسمي، إشارات واضحة في هذا الصدد ينبغي تفسيرها سياسياً.

وها نحن نجد أنفسنا مرة أخرى هذا العام أمام ضرورة اعتماد برنامج عمل. ومن الواضح أننا بلغنا مرحلة ينبغي فيها فعل شيء ما. وتدل المحاولات الرامية إلى تفسير هذا المأزق، بما فيها تلك التي جرت هذا اليوم، على أن المشكل ناجم عن عوامل ناشئة من خارج هذا المحفل ومن داخله وعن مشاكل إجرائية ووجهات نظر مشروعة تعكس مصالح وطنية.

وإن ممارسة التمرينات في التقييم التحليلي ومنطق العلاقات السببية ينبغي أن تفسح المجال لاتفاق سياسي يمكِّننا من جعل العالم أكثر أمناً، ولا سيما بشأن أسلحة الدمار الشامل

ونزع السلاح النووي. ولدينا فرصة جديدة ينبغي أن نفكر فيها ملياً لتجنب تكرار ما حدث في الأعوام الماضية.

وكما هو واضح، فمن غير المجدي أن نتواجه بأولويات متباينة. والتحدي، على ما يبدو، هو أن نجِد أرضية مشتركة واقعية، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأربع الأساسية. وينبغي أن تحافظ تلك الأرضية المشتركة على توافق الآراء والشمولية وأن تعزز مسؤولية التفاوض بشأن اتفاقات تعد حقاً بأن تكون عالمية.

ونعتقد أن هذا العام ينبغي أن يكون عام التجديد والتفاوض وأن علينا أن نكفل عدم نقل ولاية المؤتمر إلى محفل آخر. وهذا خطر حقيقي ينبغي درؤه للحفاظ على الدور السياسي للمؤتمر.

وأود أن أنهي بتأكيد أن المؤتمر يمكنه أن يخلِّف أثراً حقيقياً على الأمن العالمي. وإذا نُفِّذت ولايته بوصفه هيئة تفاوضية، وجب علينا أن نقبل أن تكون مفاهيم الأمن الثلاثة، البشري والوطني والعالمي، مترابطة ومتكاملة. والأمن العالمي الذي تتمثل مهمتنا في أن نقيمه سوياً هو بالفعل أساس الأمن الوطني والبشري الفعال والقادر على الاستمرار.

ولذلك، سيدي الرئيس، سنواصل تعزيز مؤتمر يساهم مساهمة فعالة في أداء نظام تعددية الأطراف ومشروعيته خدمةً لقضيتي نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد دانون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم كثيراً على عباراتكم الطيبة جداً.

إن هذه الجلسة الأولى للمؤتمر في عام ٢٠١٢ ستكون بالفعل الأخيرة بالنسبة لي. وربما أعود إلى هذه القاعة يوماً ما، على غراركم، سيدي الرئيس. من يدري؟

وإن من غير المألوف أن يقدم سفير مغادر بعض الملاحظات الشخصية بشأن المؤتمر. وسأمتنع عن ذلك لأنني لا أريد أن أبث شعوري بالتشاؤم. ولقد شهدت الأعوام العشرون الماضية تقدماً كبيراً في مجال نزع السلاح النووي الثنائي والانفرادي، وقامت فرنسا بدورها بتقليص ترسانتها النووية. غير أن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف لا يحرز أي تقدم في هذا المحفل. فآخر معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح لها طموحات عالمية، وآخر معاهدة دخلت حيز النفاذ، هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحدث ذلك منذ ٤٠ سنة.

وأصبح المؤتمر تدريجياً منبراً لترديد صدى بعض التوترات الدولية، في حين ينبغي أن يعكس إرادة الأغلبية الواسعة لإحراز التقدم تدريجياً نحو نزع السلاح العام والتام. وإني لصادق جداً في أملي بأن تجدوا جماعياً حلاً مقبولاً لدى الجميع لإظهار أهمية هذا المحفل وبالتالي فعاليته. وبعد ثلاث سنوات ونصف من وجودي في جنيف، أدرك تماماً مدى صعوبة ذلك.

غير أنني، إذ أتفهم الشعور بالإحباط وأشاطره في كثير من الأحيان، أرفض كلياً أن أستسلم للوضع الراهن. ولدي كامل الثقة في قدرات زملائي وأصدقائي في هذه القاعة. غير أنني أعتقد أيضاً أنه يلزم نهج أمتن على صعيد السياسات لإنهاء حالة الجمود.

وإني إذن سأعود إلى باريس عما قريب. وسيتحدد مصيري في الأيام المقبلة. وأحد الخيارات هو أن أواصل العمل في مجال القضايا النووية. ومهما يكن الأمر، سأسعد كثيراً على الدوام برؤيتكم جميعاً ونحن نمضي قدماً في مساراتنا المهنية وحياتنا الشخصية.

أشكركم، سيدي الرئيس وسيدي الأمين العام وكلكم، زملائي وأصدقائي الأعزاء، على السنوات التي قضيناها هنا معاً في العمل والسعي من أجل تحسين الوضع الدولي.

السيد بختيار (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويقدر وفد بلدي بعمق الجهود والمشاورات الصادقة التي قمتم بها حتى الآن لكفالة أن يبقى المؤتمر يكتسي أهميته بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن مراقبة التسلح النووي.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعود بنا إلى عام ١٩٩٩. لقد أتى فجر الألفية الجديدة بشعور بالأمل والتفاؤل للجميع. فقد كنا مقبلين على عهد جديد. وكانت الحرب الباردة قد ووريت. وأخذ النظام الرأسمالي يزدهر والناس يبادلون أسلحتهم وذخائرهم بالمحارف والمعاول. غير أن فئة قليلة من الأشخاص رسموا حالة شبيهة بيوم الحشر. ويوحي التأمل في الأعوام الـ ١٢ الماضية أنهم ربما لم يكونوا فعلاً بعيدين عن الحقيقة.

فقد عاش العالم نزاعات وحروباً كثيرة وواجه تهديدات جديدة عديدة. وتأثرت حتى اقتصاداتنا. ولقد عانى العالم كثيراً خلال الأعوام الـ ١٢ الماضية، ونحن هنا – ويا لها من سخرية – لا نزال نحاول الدفع بالمؤتمر قُدماً، تماماً كما كان يفعل أسلافنا قبل الألفية الجديدة.

إن فشل المؤتمر في إدراج أي عمل جوهري جاد على جدول أعماله لفترة تتجاوز عِقداً من الزمن مسألة ينبغي أن يُعتبر تحدياً. ورغم الصعوبات، فإن وفد بلدي سيواصل العمل بشكل بنّاء في المؤتمر سعياً للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل متفق عليه. ويشجع ماليزيا بالفعل التطورات الإيجابية التي حصلت خلال العام الماضي في مختلف الأوساط الأمنية الدولية، بما في ذلك المؤتمر السابع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي انتهى مؤخراً واتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك المناقشات في اللجنة الأولى للجمعية العامة. فقد أظهرت هذه التطورات الإيجابية أنه يوجد ما يكفي من الالتزام والإرادة السياسية لمواصلة برنامج نزع السلاح. وعلينا أن نستفيد من هذا الزخم ونبدأ مناقشات موضوعية في أقرب وقت ممكن.

إن العالم حالياً ليس أكثر أمناً مما كان يتصوره أسلافنا قبل الألفية الجديدة. وعلينا أن نقوي عزمنا ونعمل من أجل تنشيط العملية المتعددة الأطراف سعياً لتحقيق هدف إعادة هذا المؤتمر إلى سكة العمل الجوهري. ويراود وفد بلدي أمل صادق في أن يتمكن المؤتمر خلال دورة هذا العام من تحقيق توافق الآراء بشأن برنامج عمل.

ويود وفد بلدي أن يجدد موقفنا المتمثل في أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أولويتنا القصوى. ولكن، في انتظار إجراء مفاوضات لوضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، تبقى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على غرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إحدى الخطوات الأساسية التالية لمنع انتشار المواد النووية، ومن شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي الحقيقي. ونأمل أن تُعالَج في المؤتمر المسائل الأساسية الأخرى ذات الأهمية المتساوية – أي نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في الختام أن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للعمل معكم ومع أعضاء المؤتمر الآخرين من أجل تحقيق نتائج إيجابية وناجحة خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، إننا نؤيد طبعاً الموقف الذي أعرب عنه السفير غانيف باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، ولكننا نود أيضاً أن نقدم كلمة ذات صبغة وطنية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هيئتنا التفاوضية وأتمنى لكم النجاح وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي في أدائكم لولايتكم. كما نود أن نرحب بالأمين العام، السيد توكاييف، الذي يحضر معنا هذا اليوم ويفتتح دورة المؤتمر لهذا العام.

وإننا ننطلق في ظل ظروف صعبة. والمنعطف المؤسف الذي أخذته الأمور في المؤتمر واضح للجميع. وقد عجزت هذه الهيئة التفاوضية خلال أكثر من ١٠ سنوات عن مباشرة عملها الجوهري. وكانت دورة العام الماضي أيضاً غير مثمرة لأننا لم نتفق على برنامج عمل كامل الأركان. ويدل كل هذا على عدم وجود قاسم مشترك فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف، ليس فقط داخل المؤتمر بل كذلك على صُعُد أخرى أكثر خطورة. ويحرمنا هذا، بطبيعة الحال، من أدوات محددة لتسوية العدد المتزايد من المشاكل الأمنية التي تواجه شعوبنا.

وخلال دورة العام الماضي، أجرينا مناقشة مستفيضة وقيِّمة لجميع بنود جدول الأعمال. وكما يقع في كثير من الحالات في المحافل المتعددة الأطراف، قد تُسمَع أحياناً آراء متعارضة كلياً. ويفهم وفد بلدنا دواعي قلق أنصار اعتماد نهج متشدد وقوي، الذين يغضبهم عدم تحقيق المؤتمر لأي نتائج. ولكننا نؤيد نهجاً أكثر حذراً. وباستعراض المجموعة الكاملة من الآراء المقدمة في العام الماضي، يمكن القول إنه لم يكن في هذه القاعة أي وفد يعارض في

الأساس الشروع في عملية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ويعني هذا أن المؤتمر لا يـــزال يملك القدرة اللازمة على استئناف العمل الجوهري. وينبغي أن نواصل ســـعينا مـــن أجـــل خيارات ونتائج توفيقية، ونحتاج بطبيعة الحال إلى أن نتشاور مع بعضنا أكثر، ليس فقط هنا في المؤتمر بل كذلك في محافل أخرى. وفي هذا الصدد، يتعاظم بشكل كـــبير دور الأعـــضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ومساعيهم الحميدة، ويمكنهم أن يساهموا إلى حد كـــبير في إحراز التقدم بالنظر إلى الطابع المعقَّد للعلاقات الدولية في الوقت الراهن. وفي رأينا، لا يزال المؤتمر الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح ومراقبة التـــسلح، الـــتي تشارك فيها جميع الدول الرئيسية في العالم. وينبغي ألاّ ننسى أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو صون مصالح البشرية كلها فيما يتعلق بنزع السلاح.

سيدي الرئيس، من الصعب تقييم آفاق الوثيقة التي أعددتموها والتي تشيرون بنفسكم إلى أنها "ورقة غير رسمية". ويصعب ذلك لأننا لا نرى ما تنوون تحقيقه بهذه الوثيقة، ولكنني أود أن أقول إننا نرحب بوجودها في حد ذاته. ونحن على استعداد لدعم مقترح إنشاء أفرقة عاملة لاستعراض المسائل المعالجة في البنود ١ و٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال، ونقدر علـــى وجه الخصوص استعدادكم للبحث عن تسوية فيما يخص المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقـــف إنتاج المواد الانشطارية. كما ندعم، طبعاً، مبادرتكم الرامية إلى تعيين منسق خاص لمعالجـــة مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الوفود التي دعمت مشروع قرارنا المتعلق بحظر الأنواع الجديدة من هذه الأسلحة الذي قُـــدِّم خـــلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونعرب عن امتناننا الخـــاص لتلـــك الوفود التي شاركت في رعاية القرار. وبخصوص اقتراحكم المتعلق بـــأمن المعلومـــات، قـــد لا نستطيع أن ننشط فيما يتعلق بهذه المسألة بمقدار نشاطنا فيما يخص بنود أخرى من جدول الأعمال، لا سيما وأننا نرى أن فريق خبراء تابعاً للأمم المتحدة يعكف بالفعل على معالجـــة مسألة مماثلة. ونعتقد أنه ينبغي أن تتركز الجهود في مؤتمر نزع السلاح على إيجـــاد حلـــول للمسائل المحددة أصلاً خلال مناقشاتنا، وهي حلول ناضجة يمكـــن أن تتخـــذ شـــكلها في المستقبل في إطار المعاهدات ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أظن أنه قد يكون من المفضل مناقشة هذه المسائل على صعيد ثنائي، ولكنني أوضحتُ بالفعل أن الأمر لا يتعلق بمقترح بل بورقة غير رسمية تتـــوخى تحفيز مزيد من التفكير. وعلى أية حال، سيسعدني أن أناقش مع وفد بيلاروس المبادرات التي قدمناها توخياً لتحقيق توافق الآراء.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزيـــة*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم لمنصب الرئيس الأول لدورة عام ٢٠١٢ لمؤتمر نزع السلاح. وأنا واثق من أن المؤتمر سيتمكن من إحراز تقدم بقيادتكم. ويمكنكم أن تعولوا على الدعم والعون الكاملين من جانب وفد جمهورية كوريـــا الـــشعبية

الديمقراطية. واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد كثيراً بسلفكم، السفير رودريغيز من كوبا، نظراً لمساهماته القيِّمة بصفته آخر رئيس للمؤتمر في عام ٢٠١١. وفي الوقت ذاته، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفراء الموقرين الجدد الذين التحقوا بنا وأن أؤكد لهم دعمنا الكامل.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي يتطلع إلى مباشرة العمل الجوهري في المؤتمر هذا العام وفقاً لجدول الأعمال الذي أقررناه هذا الصباح. ونقدر تشاوركم مع الوفود من أجل إيجاد أرضية مشتركة لتحقيق توافق الآراء بشأن برنامج عمل يحظى بقبول جميع الأعضاء، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. ونأمل أن تواصلوا جهودكم الدؤوبة إلى آخر لحظة من فترة رئاستكم.

السيد الشرادي (ليبيا): شكراً سيدي الرئيس، بدايةً يطيب لي أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة أعمال هذا المؤتمر لهذه الدورة، متمنياً لكم كل النجاح في المهمة الموكلة إليكم. ونحن على يقين بأن خبرتكم وحنكتكم ستسهمان في الوصول إلى نتائج إيجابية، بما يحقق السلم والأمن الدوليين. وليبيا الحرة ها هي تحضر اجتماعات مؤتمركم الموقر لأول مرة بعد نجاح ثورة ١٧ شباط/فبراير المباركة، عاقدة العزم على تحمّل كافة المسؤوليات الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس، تؤكد ليبيا على أهمية الدور الرئيسي الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الدولي المتعدد الأطراف والوحيد الخاص بنزع السلاح، وفقاً لما أقرته دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الوصول إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل شامل ومتوازن لعام ٢٠١٢، يأخذ بعين الاعتبار الشروع في مفاوضات جادة تفضي إلى إبرام صكوك عالمية بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية، وتحظر استخدام تلك الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها وتخزينها ونقلها والتهديد باستعمالها، وفي النهاية يفضي إلى إزالتها في نهاية المطاف تحت رقابة دولية صارمة فاعلة قابلة للتحقق وفق جدول زمني مُحدَّد.

السيد الرئيس، ليبيا اليوم مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأهمية احترام كافة تعهداتها تجاه معاهدات واتفاقيات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وإنها على استعداد تام للتعاون مع المجتمع الدولي لتنفيذ نصوص وأحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية من خلال المحافل الإقليمية والدولية، وسنعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي بغية تحقيق مناخ ملائم لإجراء مفاوضات حقيقية تهدف إلى إبرام صكوك دولية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إن ما يبعث على القلق هو أنه بعد انقضاء أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار ما زالت المخاطر الناشئة عن التسلح النووي قائمة في ظل احتفاظ عدد من الدول النووية بترساناتها النووية ووضعها في حالة تأهب قصوى. وللأسف لم يتم

إحراز أي تقدم ملموس في مجال النزع الكامل للسلاح النووي. وبالتالي، ستظل أهداف المعاهدة بعيدة المنال وخاصة إذا ما تم التركيز على الدول غير النووية على عدم اقتناء أي أسلحة نووية مع امتناع الدول النووية عن اتخاذ خطوات عملية ملموسة للنزع الكامل للسلاح النووي. ونؤكد من على هذا المنبر ما جاء في بيان مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المنعقد في شرم الشيخ بمصر لعام ٢٠٠٩ على مواقفنا المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، كما أكدوا مجدداً دعوتهم لمؤتمر نزع السلاح بضرورة بدء مفاوضات حول برنامج مرحلي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إن الإزالة التامة للأسلحة النووية والقضاء عليها هو الضمان الوحيد المطلق ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد بها لأنه ما دامت هناك أسلحة نووية مُخزَّنة لدى دول معينة معناه أن هناك إمكانية لاستخدامها أو حصول مجموعات إرهابية عليها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، نؤكد ضرورة حصول الدول غير النووية على ضمانات فعالة من قِبل الدول النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، الأمر الذي يدعونا إلى مطالبة المؤتمر بالشروع عاجلاً لإبرام صك دولي مُلزم قانوناً لجعل الدول غير النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها في عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها وهو يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي المنطبقة في حالات الصراع المسلح، لا سيما مبادئ قواعد القانون الدولي الإنساني، وإلى أن هناك التزاماً بإجراء مفاوضات بُحسن نية تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية حازمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

السيد الرئيس، إن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق بامتلاك إحدى الأطراف الأسلحة النووية وخاصة أن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم و لم تعلن عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ونؤكد على الأهمية القصوى لتنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١. ونحث كافة الأطراف الراعية للقرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بما فيها دعوة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع كافة منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو إلى تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالأركان الثلاثة للمعاهدة ومسألة الشرق الأوسط. وأهمية عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تحضره جميع دول الشرق الأوسط، على أن يركز عمله على كيفية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط.

ختاماً سيدي الرئيس، تؤكد ليبيا مجدداً على أهمية أن ينظر المؤتمر بكل جدية في بحث إمكانية توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح وتعيين منسق خاص لعام ٢٠١٢ ليختص بمسألة توسيع عضوية المؤتمر. ونتطلع إلى أن يقوم مؤتمركم الموقر ببحث مسألة انضمام ليبيا إلى عضوية المؤتمر والموافقة عليها، حيث إن ليبيا الديمقراطية الجديدة حريصة كل الحرص على أن يكون لها دور فعال في عملية حفظ السلام والأمن الدوليين بالتعاون مع المجتمع الدولي، بصفة عامة، وأعضاء مؤتمر نزع السلاح، بصفة خاصة.

السيد ديميرالب (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم لمنصب أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٢. وأتمنى لكم التوفيق في مساعيكم لإحراز تقدم في أعمال المؤتمر هذا العام.

لقد أصغينا بإمعان إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة. وكالعادة، تتضمن الرسالة توصيات حكيمة بشأن مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار وتحث المؤتمر على المضي قدماً. وإن هذا العام عام مهم للغاية فعلاً، بالنظر إلى أنه موعد بدء الجولة الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر قمة الأمن النووي المقبلة التي ستُعقَد في آذار/مارس. ونأمل ألاّ يتخلف مؤتمر نزع السلاح عن الموعد وأن يبدأ مباشرة عمله الجوهري.

وبالفعل، تجري تطورات إيجابية في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح. غير أن هذه التطورات ليست كافية. وباعتراف الجميع، تواجه عملية نزع السلاح في مجملها مشاكل كبيرة. ولتبديد القتامة وتمهيد السبيل لإنجازات أكبر في المستقبل، نعتقد أن المجتمع الدولي يحتاج إلى إحراز تقدم مهم على المدى القصير. وليس بدء المفاوضات في المؤتمر وكذلك عقد مؤتمر ناجح بشأن الشرق الأوسط والإنشاء التدريجي لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سوى مثالين.

سيدي الرئيس، إن تركيا تشيد بجهودكم من أجل تجاوز المأزق الحالي. ونعترف بأنها ترمي إلى تحفيز أعضاء المؤتمر على إجراء مناقشة مثمرة. ونتطلع إلى مبادرات إضافية من هذا القبيل. كما نشكركم على بيانكم المحفز للأفكار الذي قدمتموه هذا اليوم.

وإن المؤتمر محفل فريد حقاً. فلديه مسؤولية خاصة فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح في هذا العصر. وينبغي أن نسعى جميعاً من أجل الحفاظ على أهميته بأداء مهمته الأساسية. وستعمل تركيا هذا العام من أجل استئناف العمل الجوهري في المؤتمر مع أعضائه الحاليين. ونرحب بإقرار جدول الأعمال. فهو جدول أعمال شامل ومرن، وسيمكننا من معالجة جميع المسائل في ميدان مراقبة التسلح ونزع السلاح. وينبغي أن تكون خطوتنا التالية هي الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل. ولن يمهد هذا السبيل لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب بل سيفضي كذلك إلى إحراز تقدم موازٍ فيما يتعلق ببنود أخرى في جدول الأعمال. ويشمل ذلك العمل الجوهري المتعلق بالمسائل الأساسية، أي نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية.

وإن التحدي كبير لأن المشاكل التي يواجهها المؤتمر ليس سببها إجراءاته أو متغيراته الداخلية. ونحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى التفاهم والتفكير المبدع لمواجهة مجموعة من التطورات المهمة على الصعيد العالمي.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعمنا لإكوادور ولغيرها من الدول التي سترأس المؤتمر هذا العام، وأتمنى لكم التوفيق.

السيد واي (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، إنه لشرف عظيم حقاً أن أتكلم في هذه الجلسة في بداية دورة عام ٢٠١٢ ونحن نجدد جهودنا من أجل إنعاش أعمال المؤتمر.

وأود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن تهانينا الحارة لكم بمناسبة توليكم للرئاسة في هذا الوقت الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل المؤتمر. وإني مقتنع بأنكم ستحققون النتائج المنشودة من عملنا في المؤتمر بفضل حكمتكم وقيادتكم القديرة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه على أكمل وجه في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

ويشيد وفد بلدي بجهودكم خلال فترة ما بين الدورتين من أجل التواصل مع جميع أعضاء المؤتمر، بما في ذلك إجراء الجولة الأولى من الأعمال أو المشاورات غير الرسمية. كما نشيد بورقتكم غير الرسمية، أو، كما قلتم، "الورقة غير غير الرسمية" بشأن برنامج عمل دورة عام ٢٠١٢.

وأود أن أشكر السيد توكاييف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، على حضوره هنا معنا هذا اليوم وعلى إلقائه لكلمة الأمين العام للأمم المتحدة. وتقدم إلينا رسالة الأمين العام توجيهاً فيما يتعلق بسبيل تقدم المؤتمر إلى الأمام.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد، سفراء كل من الاتحاد الروسي والبرازيل والصين وكندا والنرويج والهند واليابان. فمهاراتكم وخبراتكم الدبلوماسية، سادتي السفراء، ستثري بلا شك عملنا في المؤتمر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأودع بحرارة سفير فرنسا الذي سيغادرنا. سيدي السفير، أتمنى لكم كل التوفيق في مسؤولياتكم في المستقبل.

سيدي الرئيس، إن ميانمار تعير باستمرار أهمية قصوى لمسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فما دامت الأسلحة النووية موجودة على وجه الأرض، سيبقى أيضاً خطر انتشارها. وإننا مقتنعون بأن القضاء الشامل على هذه الأسلحة المشؤومة هو الوسيلة الفضلى والوحيدة الفعالة حقاً للوقاية من كارثة نووية. وقد دعا أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة على الإطلاق في عام ١٩٤٦ إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. وحتى يومنا هذا، لم يؤبه بعد بهذا النداء.

وميانمار ملتزمة أيضاً بمسائل أخرى مهمة من قبيل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشاطركم آراءنا بشأن الحالة في مؤتمر نزع السلاح. فقد انقضت ١٦ سنة منذ أن أدى المؤتمر إحدى ولاياته بالتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرامها بنجاح في عام ١٩٩٦. ويشعر وفد بلدي بإحباط كبير بسبب حالة الجمود المتواصل في المؤتمر منذئذ. غير أن وفد بلدي، رغم شعوره بخيبة الأمل لا يزال مقتنعاً بأن تركيبة المؤتمر الفريدة وإنجازاته التاريخية توفر لنا مبرراً للاعتقاد بأنه لا يزال مهماً باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولكن ثمة حالياً مسألة واضحة للغاية: ينبغي للمؤتمر ولأعضائه التحلي بقدر كبير من الإبداع والتعاون في مشاورات هذا العام.

ومن الواضح أن مصير المؤتمر بأيدينا. ولا يمكن اعتبار المسائل الإجرائية في المؤتمر مسؤولة عن ركوده. وسيتعين على أعضاء المؤتمر اتخاذ قرارات جدية تكون لها أثر عميق على فشله أو نجاحه. وقد آن الأوان لنتخذ هذه القرارات الجريئة في المؤتمر.

ويؤكد وفد بلدي استعدادنا للمشاركة بشكل بنّاء في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمؤتمر هذا العام. وإننا لمنفتحون ومستعدون للنظر في جميع السبل التي من شأنها أن تفضي إلى إنهاء حالة الجمود. وفي السياق ذاته، نود دعوة جميع الدول الأعضاء إلى أن تبدي أقصى قدر من المرونة والإرادة السياسية من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في المؤتمر.

السيد لوسييسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم منصبكم المتميز وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي في مساعيكم. ومن الجيد حقاً أن مناقشتنا لها طابع سياسي لأن التحدي الذي نواجهه بالفعل ذو طابع سياسي وليس إجرائي، وأفضل بالتالي ألاّ أنفق كثيراً من الوقت على المسائل الإجرائية. وأقدِّر تفضلكم بتقديم ورقة غير رسمية لتيسير مناقشاتنا. وقد لا تشكل الجلسة الأولى، التي أقررنا خلالها جدول الأعمال، والتي تشكل أصلاً تقدماً بالمقارنة مع العام السابق، الوقت المناسب لإجراء مناقشات محددة للغاية بشأن الطريقة التي ينبغي أن نمضي بها في الأسابيع القادمة.

وأجدُني مضطراً لتقديم ملاحظتين خطرتا ببالي عندما كنتم تتلون الورقة غير الرسمية، وبخاصة فيما يتعلق بالجزء ٢، حيث تكرمتم باقتراح وضع عناصر معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهي الصيغة التي عملنا عليها خلال دورة اللجنة الأولى. وفاجأني أن ما أوردَ هو معاهدة لمنع استعمال المواد الانشطارية المدنية أو العسكرية الموجودة أو الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، علماً بأننا نعتزم بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويعني ذلك التركيز على مواد ينبغي ألاّ تُنتَج في المستقبل. وليس

لدى بولندا أي سبب محدد لعرقلة إجراء الجرد، ولكن الإشارة إلى المخزونات تشكل فقط على ما يبدو نوعاً من عدم التوازن في واقع الأمر.

كما يخطر ببالي أننا، ونحن نضع برنامج عملنا المقبل، ينبغي أن نقرأ بعناية النظام الداخلي والوثيقة CD/1864.

ويتمثل تعليقي الأخير في أنه، وإن كان عدد الأفرقة العاملة والمنسقين الخاصين هائلاً بالفعل، فإن هذا العدد الهائل لا يعوض عن عدم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبيد أن برنامجاً شاملاً لنزع السلاح يبدو جيداً، فلا يوجد كثير من الوسائل المادية لدعمه. وليس الحال كذلك فيما يتعلق بالأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل؛ ولإحراز تقدم حقيقي، أعتقد أنه ينبغي أن نركز على المسائل الحاسمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أوضح مرة أخرى، كما قلتُ في بداية هذه الجلسة وخلال المشاورات، أن الورقة غير الرسمية صاغها وفد بلدي لتحفيز الفكر وليست مقترحاً من جانب إكوادور لخطة عمل.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وعونه لكم خلال فترة رئاستكم.

ولنوجه اهتمامنا إلى الحالة السائدة في المؤتمر. فمنذ أكثر من عِقد من الزمن، لم يؤد المؤتمر ولايته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أعرب المجتمع الدولي عن شعوره بالإحباط بسبب سنوات الجمود في المؤتمر، وأخذ صبره ينفد. وقد عكَس القرار ذو الصلة الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي هذا الشعور. وقالت اللجنة الأولى، خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، إن دورة عام ٢٠١٢ لديها أجل نهائي محدد لإحراز التقدم في وضع برنامج عمل شامل ولتنفيذه. وقد يكون هذا العام آخر فرصة يمنحها المجتمع الدولي لهذا المحفل. ويتوقف علينا وحدنا أمر اغتنامها من عدمه.

ومن الواضح، إذن، أن إحراز تقدم في هذا المؤتمر يقتضي من الدول الأعضاء فيه أن تفكر بطريقة أكثر ابتكارية وأن تتحلى بقدر أكبر من المرونة السياسية فيما يتعلق بالشواغل الأمنية والنظام الداخلي للمؤتمر على حد سواء، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته. وفي هذا السياق، أؤكد لكم مرة أخرى أن وفد بلدي لا يزال مستعداً للمساهمة بشكل كامل ومرن.

ويعتقد وفد بلدي أن الوثيقة CD/1864، التي اعتُمِدت بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩، لا تزال أساساً جيداً لبرنامج العمل لهذا العام وأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي أنضج مسألة للتفاوض من بين المسائل الأربع الأساسية للمؤتمر.

السيد خليف (الجزائر): السيد الرئيس، في البداية يطيب للوفد الجزائري أن يهنئكم على توليكم رئاسة أشغال المؤتمر، ويُعرب لكم في نفس الوقت، أنتم السيد الرئيس والرؤساء الذين سيلونكم، عن دعم الوفد الجزائري التام لكم من أجل التقدم في أشغالنا، والتوصل إلى برنامج عمل في أقرب وقت ممكن، لأن حالة التعثر التي يوجد فيها المؤتمر منذ سنوات عديدة لا يمكن أن تستمر وهي تبعث على قلق حقيقي. نحييكم سيدي الرئيس على مجهوداتكم التي مكّنتنا بأن نعتمد جدول الأعمال في أول جلسة رسمية وهذا شيء لا أظن أنه حدث منذ سنوات، ونتمنى أن الروح الإيجابية التي كانت وراء هذه المصادقة في هذا الوقت القياسي، نتمنى أن تخيم على الأجواء في المؤتمر وتمكّننا من التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل. الوفد الجزائري طلب أخذ الكلمة اليوم فقط للإعراب عن بعض المواقف بصفة مختصرة لأن ما جاء في مداخلات مختلف الوفود يدعونا لأن نتطرق إليها.

أولاً، الوفد الجزائري متمسك بأولوية نزع السلاح النووي بناءً على ما جاء في الوثيقة الختامية الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٨، والتي تشكّل ولاية المؤتمر وخارطة طريق عمله. ومن هذا فنحن متمسكون بضرورة الحفاظ على المؤتمر، ومثلما جاء في مداخلة سعادة سفير فرنسا، نحن لا نريد الاستسلام لليأس.

السيد الرئيس، كما جاء في كلمات العديد من الوفود الموقرة، إن السبب الرئيسي لتعثر المؤتمر هو سبب سياسي، ولا نعتقد أن اللجوء إلى أُطر بديلة أو تغيير طريقة عمل المؤتمر ستمكّننا من التقدم في الأشغال أو الوصول إلى صكوك دولية فعالة في مجال نزع السلاح تتمتع بالأرضية والشرعية السياسية اللازمة.

لقد استمعنا باهتمام كبير للمداخلات التي تقول بأنه في حال استمرار التعثر ستقوم الجمعية العامة بتحمّل مسؤولياتها ونود أن نطرح سؤالاً؛ هل الوضع مختلف في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الوضع في المؤتمر؟ هل يمكن تصور الوصول إلى نتائج مختلفة في حين أن الأسباب هي نفسها؟ أليست الدوافع السياسية التي هي وراء مواقفنا في مؤتمر نزع السلاح هي نفسها المواقف التي هي وراء مواقف دولنا ووفودنا في نيويورك؟ إذن كيف يمكن تصوّر أننا يمكننا في نيويورك أن نصل إلى نتائج مختلفة في حين أن الأسباب والمناخ السياسي هو نفسه. لهذا سيدي الرئيس، إن الوفد الجزائري يرى بضرورة مقاربة شاملة يمكن أن توفق بين أولويات مختلف الدول الأطراف ومجموعات الدول الأطراف. ونحن نفهم أن دور كل وفد هنا في المؤتمر هو تمثيل بلاده والدفاع عن مصالحها الوطنية الأمنية، لكن ما يصعب علينا فهمه هو كيف أن إبرام صك دولي قانوني حول ضمانات الأمن السلبية يمكن أن يشكّل خطراً لأمن بعض الدول. نريد أن نقول من هذا بأن هذه المسألة تشكّل مسألة ذات أولوية بالنسبة للدول غير الحائزة للسلاح النووي وقد ذكّرنا سعادة السفير دانون في خطابه التوديعي أن آخر صك تمت المصادقة عليه ودخل حيز التنفيذ في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف هو معاهدة حظر الانتشار النووي سنة ١٩٦٨. ونريد أن نؤكد بأنه ليست الدول غير الحائزة

للسلاح النووي هي التي تعرقل التوصل إلى صكوك دولية جديدة في مجال نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، من أجل فحص إمكانية التقدم في أشغالنا نحن ندعوكم أن تواصلوا مشاوراتكم على أساس الوثائق والقرارات التي تحوز على دعم عدد كبير من الدول ولا سيما الوثيقة CD/1864 والتركيز على المسائل الخلافية فيها بدلاً من الدخول في مسارات جديدة ومسائل جديدة يمكنها أن تُبعدنا أكثر عن التوافق في الآراء حول برنامج عملنا. وفي انتظار ذلك، السيد الرئيس، هذا ليس اقتراحاً ولكن مجرد فكرة، يمكن التفكير حول طريقة عمل تسمح لنا بمواصلة النقاشات الموضوعية حول بنود جدول الأعمال من أجل التحضير لإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل.

وشكراً سيدي الرئيس.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لم أكن أنوي تناول الكلمة هذا اليوم، ولكن اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، كما جرت العادة، بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر وأتمنى لكم حظاً سعيداً في الأسابيع الأربعة المقبلة. ودون أن أخوض في المسائل الجوهرية في هذه المرحلة، أود أن أشكركم أيضاً على قطعتكم المثيرة للتفكير – ولنسميها هكذا. إني أعتقد أن من المهم أن يحاول الرؤساء إيجاد سبل لإحراز التقدم، وأظن أن لا بأس في تقديم ورقة غير رسمية لجعلنا نفكر في الإمكانيات المتاحة.

وقد أخذت الكلمة في الواقع لأني أحرص على توجيه الشكر لزميلي من فرنسا، الذي غادر بالفعل، ولكني سأطلب من وفد بلده أن ينقل إليه ما أريد أن أقوله هنا. فأود أن أشكر السفير دانون كثيراً على مساهماته في هذا المحفل. ورغم أنني لم أتفق دائماً مع ما كان يقوله، فقد كنت دائماً أصغي إليه باهتمام كبير. ويعتمد الأمر أيضاً، حسب ظني، بعض الشيء على وضع كل واحد منا من الناحية الموضوعية – ففرنسا دولة حائزة للأسلحة النووية، وألمانيا ليست كذلك، وبالتالي قد نعتمد بالضرورة نُهُجاً مختلفة لمعالجة قضايانا – ولكني، كما قلتُ، كنت دائماً ألمس كثيراً من التبصر فيما كان يقوله، وأود أن أشكره على ذلك وأتمنى له حظاً سعيداً في عمله في المستقبل. وأتطلع بالفعل إلى لقائه مرة أخرى. وقد قال إنه قد يعمل في الميدان النووي، فربما نراه مرة أخرى في المستقبل في جنيف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ بما أن الأمر لا يبدو كذلك، فإن الأمانة ترغب في الإدلاء ببعض الإعلانات.

السيد ساريفا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء، أود أن ألفت انتباه الوفود إلى الوثيقة CD/INF.62، وهي مذكرة إعلامية للأعضاء وغير الأعضاء في المؤتمر. وهي متاحة لكم وترد أيضاً في الموقع الشبكي. وأطلب من الوفود أن تتكرم بالاطلاع على عدد من المسائل الأساسية في الوثيقة، بما في ذلك الطلب بأن تقدم

إلى الأمانة، في أقرب وقت ممكن، رسالة أو مذكرة شفوية تتضمن تشكيلة الوفد، فضلاً عن طلب، قدمناه إليكم أيضاً عن طريق رسالة، بأن تحددوا ما إن كنتم لا تزالون ترغبون في الحصول على النسخ الورقية من الوثائق الرسمية وبأي لغات، إذا كان الأمر كذلك، ينبغي تقديم تلك الوثائق. فالأمانة العامة للأمم المتحدة، كما تعلمون، تعمل في ظل قيود متزايدة. وعلينا أن ننجز أكثر بموارد أقل، ومعنى هذا أن علينا أن نقتصد، بما في ذلك في مجال الوثائق.

ثانياً، أود أن ألفت الانتباه إلى رسالة وُجِّهت إليكم تضمنت طلباً للوفود بأن توفر عنوان بريد إلكتروني خاص بغرض التواصل معكم. فالأمانة تعتزم التخلص تدريجياً من استعمال آلات الفاكس في المستقبل القريب وتود أن تنتقل إلى نظام للتواصل قائم على أساس البريد الإلكتروني.

وختاماً، أود أن ألفت انتباهكم إلى مطوية وُضِعت على مكاتبكم. وهي دعوة إلى معرض بعنوان "تشكيل تاريخ المستقبل: الذكرى الثمانون للمؤتمر العالمي لنزع السلاح". وسيُفتتح المعرض يوم الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير، والمرجو منكم التكرم بالرد إن كنتم ترغبون في الحضور. وتنظم هذا المعرض مكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمانة على هذه الإعلانات. وأود أن أنهي الجلسة بدعوة الوفود إلى النظر في الأفكار التي قدمتُها هذا اليوم في محاولة لإحراز التقدم من أجل الخروج من مأزق مؤتمر نزع السلاح. وفي إحدى جلسات المشاورات غير الرسمية التي عُقِدت سابقاً، قال أحد السفراء إن المؤتمر يتجه نحو الانتحار الجماعي. وفي ذلك كثير من الحقيقة، وأدعو جميع الوفود إلى بذل جهد يتسم بروح الابتكار في الجلسات المقبلة من أجل إيجاد مخرَج من هذا المأزق الذي نتخبط فيه. وأود أن أشكركم جميعاً على حضوركم وأرفع الجلسة وأدعوكم إلى الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر، التي ستُعقَد يوم الثلاثاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.